

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٢٥

الاثنين، ٣ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لو كاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد بيرثيال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي - أه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إراسواريس
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجه إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1425044 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوسكار فرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فرنانديث - تارانكو.

السيد فرنانديث - تارانكو (تكلم بالإنكليزية): منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمها نائب الأمين العام إلى مجلس الأمن في ١ آذار/مارس ٢٠١٤ (انظر S/PV.7124)، فإن الحالة في أوكرانيا استمرت في التطور بسرعة. ونفهم أن هناك حشدا مستمرا للقوات الروسية في القرم وأن عددا من القواعد العسكرية الأوكرانية تحيط بها القوات الروسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة في شرق أوكرانيا لا تزال غير مستقرة، حيث تفيد التقارير بحدوث مظاهرات في بعض المدن وبمحاولات من جانب الجماعات المحلية للاستيلاء على بعض المباني الرسمية.

ويوم الأحد، ٢ آذار/مارس، حث برلمان أوكرانيا روسيا على التنفيذ الفوري لبنود الاتفاق المتعلق بالوجود المؤقت لأسطول البحر الأسود التابع لها في أراضي أوكرانيا، ودعا

إلى الانسحاب السريع للقوات الروسية وعودتها إلى قواعدها. وعبر وزير الخارجية لافروف عن الموقف الروسي بشأن الأحداث في التعليقات التي أدلى بها اليوم في مجلس حقوق الإنسان. وذكر وزير الخارجية لافروف أن الإجراءات التي اتخذتها روسيا فيما يتعلق بأوكرانيا هي "مسألة تتعلق بالدفاع عن مواطنينا وأبناء جلدتنا وكفالة حقوق الإنسان".

وما برح الأمين العام منخرطا بصورة وثيقة بشأن الحالة في أوكرانيا. وفي آخر مكالمة هاتفية مع الرئيس بوتين في عطلة نهاية الأسبوع، يوم ١ آذار/مارس، أبلغه الأمين العام بأنه يتابع عن كثب التطورات الخطيرة والمتسارعة في أوكرانيا. وأعرب الأمين العام عن قلقه البالغ إزاء استمرار الحالة المتوترة التي يمكن أن تعرض للخطر وحدة البلد وسيادته وسلامته الإقليمية. وكرر التأكيد على أنه من الأهمية بمكان استعادة الهدوء والشروع في الوقف الفوري لتصعيد الحالة وطلب أن يسود التفكير المتروي. وناشد الأمين العام الرئيس بوتين الدخول على وجه الاستعجال في حوار مباشر مع السلطات في كييف.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد أكد الأمين العام مرارا على أنه من الأهمية بمكان ضمان الاحترام الكامل لاستقلال أوكرانيا ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية والمحافظة عليها. وشدد على أنه ينبغي لنا جميعا، انطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة، التمسك بمبادئ التسوية السلمية للمنازعات.

وبعد مشاورات مجلس الأمن يوم السبت، وفي ضوء التطورات على أرض الواقع في أوكرانيا، طلب الأمين العام من نائب الأمين العام يان إلياسون السفر إلى أوكرانيا يوم الأحد.

أثناء وجود نائب الأمين العام في أوكرانيا، سيطلع شخصيا على الحقائق على أرض الواقع، وبعد ذلك سيقدم إيجازا عن الحالة للأمين العام بشأن الخطوات المقبلة التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة لتدعيم منع تصعيد الحالة. فقد وصل نائب الأمين العام إلى كييف، وبدأ بالفعل اجتماعاته. انضم

أي أزمة داخلية من خلال حوار يتم فيما بين جميع القوى السياسية والمجموعات العرقية والطائفية في إطار دستوري، ووفقاً لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك، المسألة الهامة جدا المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي، دفاعاً عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية.

يجب علينا أن نهمش بصورة حاسمة المتطرفين الذين يسعون إلى السيطرة على الحالة باتباع أساليب غير مشروعة، والعنف والإرهاب السافر. نعلم جميعاً من هم الذين أطلقوا عنان الأزمة في أوكرانيا. إن بعض شركائنا الذين يجادلون بشأن الإجراءات القانونية الواضحة التي اتخذتها السلطات الشرعية، آثروا تأييد التصريحات المناهضة للحكومة وشجعوا المشاركين فيها على التحرك نحو العدوان القسري بالاستيلاء على مباني الإدارات الحكومية وإضرام النيران فيها، ومهاجمة الشرطة وسرقة المستودعات، مستهزئين بالموظفين الرسميين، وشن هجمات على الكنائس. قام المتطرفون المتعصبون قومياً بقوة السلاح باجتياح وسط مدينة كييف ومدن كثيرة في غرب أوكرانيا مرددين شعارات متطرفة معادية لروسيا ومعادية للسامية.

في ٢١ شباط/فبراير، بعد ثلاثة أشهر تقريبا من بداية الاضطرابات والأعمال المفردة، تم التوصل إلى اتفاق بين رئيس جمهورية أوكرانيا والمعارضة. ووقع عليه وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبولندا. ورفضت السلطات الحكومية فرض حالة الطوارئ. وعملت على إزالة السلطات القانونية من الشوارع. ولم تفعل المعارضة شيئاً، فلم تسلم أسلحتها غير المشروعة. لم تتم استعادة الأحوال الطبيعية في المباني المدنية وشوارع كييف. ولا يزال المتطرفون سادرون في السيطرة المدن.

بدلاً من إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الموعودة، تم تشكيل ما يسمى بحكومة المنتصرين. اتخذ برلمان أوكرانيا قراراً يحد من الحقوق اللغوية للأقليات؛ وصرخوا قضاة المحكمة الدستورية وأصروا على محاكمتهم الجرمية. وكانت هناك مطالب للحد

اليوم روبرت سري إلى السيد إلياسون في كييف، وبالأمس وفي جنيف أطلع السيد سري الأمين العام على نتائج مهمته الأخيرة في أوكرانيا.

خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية، تكلم الأمين العام مع عدد من الشخصيات الرئيسية بمن فيهم رئيس الوزراء كاميرون، والرئيس هولاند، والرئيس بوتين، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، أشتون، والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد بوركهالتر، وكذلك الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون، زانير. كما التقى اليوم في جنيف وزير الخارجية لافروف. وكرر الأمين العام في جميع هذه الدعوات والاجتماعات، الحاجة الملحة إلى التنسيق في دعم أوكرانيا مستقرة وموحدة.

في الختام، أود أن أكرر نداء الأمين العام من أجل البدء فوراً بالحوار وتخفيف حدة التوتر. وقد أكد الأمين العام أيضاً في ندائه إلى زعماء العالم، بأننا جميعاً نتقاسم المسؤولية الملحة للمساعدة في بذل جهد تعاوني لإيجاد حل سلمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادر الاتحاد الروسي إلى الدعوة إلى عقد جلسة مجلس الأمن اليوم لأن لأحداث في البلد الشقيق المجاور لنا، أوكرانيا، تبعث على القلق العميق بالنسبة لنا. لقد نجحت الأزمة عن الانقلاب على الدولة الذي حدث في كييف جراء عملية استيلاء مسلح على السلطة قام بها متطرفون متشددون، وهي أزمة ما برحت آخذة في التدهور وتفرز تهديدات خطيرة جداً لمستقبل هذا البلد.

في جنيف اليوم، تكلم بالتفصيل لافروف وزير خارجيتنا عن الحالة في أوكرانيا. ونحن مقتنعون بوجوب التغلب على

بوصفي رئيس أوكرانيا المنتخب بصورة شرعية، أود أن أحيطكم علما بأن الأحداث في بلدي والعاصمة قد وضعت أوكرانيا على شفا حرب أهلية. تعم الفوضى والاضطرابات جميع أرجاء البلاد. إن حياة أبناء الشعب وأمنهم وحقوقهم لا سيما في الجنوب الشرقي وفي شبه جزيرة القرم، معرضة للخطر. إذ تُرتكب بصورة سافرة أعمال الإرهاب والعنف تحت غطاء نفوذ البلدان الغربية. ويتعرض الناس للاضطهاد على أساس اللغة والمعتقدات السياسية. لذلك أطلب إلى الرئيس الروسي فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين استخدام القوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي لتوطيد الشرعية، والسلام، والقانون والنظام والاستقرار للدفاع عن شعب أوكرانيا.

الرسالة موقعة من الرئيس يانوكوفيتش ومؤرخة ١ آذار/مارس. لدي نسخة من الرسالة الأصلية الموجهة من رئيس أوكرانيا إلى الرئيس الروسي لكل من يرغب في الاطلاع عليها.

إن الذين يسعون إلى تفسير هذه الحالة بوصفها شكلا من أشكال العدوان ويلوحون بشتى أنواع العقوبات والمقاطعة هم نفس الشركاء الذين دأبوا على تشجيع القوى السياسية القريبة منهم بإصدار الإنذارات النهائية، ورفض الحوار، وتجاهل شواغل جنوب وشرق أوكرانيا، وفي نهاية المطاف استقطاب المجتمع الأوكراني. ندعو الدول الأعضاء إلى أن تتبنى نهجا مسؤولا، وأن تطرح جانبا الحسابات الجيوسياسية، وأن تقدم مصالح الشعب الأوكراني على كل شيء. لا بد من الوفاء بالالتزامات التي تم قطعها في اتفاق ٢١ شباط/فبراير، بما في ذلك إطلاق عملية الإصلاح الدستوري بمشاركة كاملة في آراء جميع المناطق في أوكرانيا وإيلا الاعتبار الكامل لتلك الآراء، وطُرحت نتائج العملية لإقرارها في استفتاء وطني، فضلا عن إقامة حكومة وحدة وطنية شرعية تأخذ في الحسبان مصالح جميع القوى السياسية ومناطق أوكرانيا.

إن الموقف الروسي ما برح متسقا وواضحا. في حين أوكرانيا بالنسبة لبعض السياسيين الغربيين مجرد ساحة للمباريات

من استخدام اللغة الروسية أو التجريم على استخدامها، وحظر الأحزاب السياسية غير المرغوب فيها ومعاقبتها وجعلها عبءا لغيرها. يريد المنتصرون جني ثمار انتصارهم بالدوس على حقوق الناس وحرقاتهم الأساسية.

كل هذه أعمال حملت على دق ناقوس الخطر لدى السلطات في شرق وجنوب أوكرانيا وفي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، وهي موطن لملايين الروس الذين لا يرغبون في رؤية هذه التطورات في مناطقهم. في ظل حالة من التهديدات المستمرة بالعنف من جانب أشخاص متعصبين جدا قوميا ضد أمن الروس وجميع الشعوب الناطقة بالروسية وحياتهم ومصالحهم المشروعة، تم إنشاء سرايا شعبية للدفاع عن النفس. وقام هؤلاء الأشخاص بالفعل بمحاولات للاستيلاء بالقوة على مباني الإدارات الحكومية في شبه جزيرة القرم لنقل الأسلحة والذخيرة إلى شبه الجزيرة. لدينا معلومات حول التحضيرات لاستفزازات جديدة، بما في ذلك استفزازات ضد الأسطول الروسي في البحر الأسود الموجود في أوكرانيا.

في هذه الظروف، طلبت السلطات المنتخبة بصورة شرعية في الجمهورية المساعدة من رئيس روسيا لاستعادة الهدوء في شبه جزيرة القرم. هذه المساعدة مشروعة تماما بموجب القانون الروسي بسبب الوضع الاستثنائي في أوكرانيا، والخطر الذي يتهدد المواطنين الروس وأبناء بلدنا، ويتهدد أيضا الأسطول الروسي في البحر الأسود الموجود في أوكرانيا. لذلك ذهب الرئيس الروسي إلى مجلس الاتحاد طالبا الأذن بنشر القوات المسلحة الروسية في أراضي أوكرانيا إلى أن يتم تطبيع الحالة المدنية والسياسية فيها. في ١ آذار/مارس، أيد مجلس الاتحاد هذا النداء الذي نأمل في أن يتم تهميش المتطرفين. أكرر بأن المسألة تتمثل في الدفاع عن مواطنينا وأبناء بلدنا، فضلا عن الدفاع عن أهم حقوق الإنسان، أي الحق في الحياة.

كذلك أذن لي اليوم، بأن أقول أن رئيس روسيا تلقى الطلب التالي من الرئيس يانوكوفيتش:

الرئيسية هي ما إذا كان تغيير الحكومة الذي حدث مؤخرا في أوكرانيا يشكل خطرا على المصالح المشروعة لروسيا ذات طابع ونطاق يبرر تدخل روسيا عسكريا في أوكرانيا وسيطرتها على المرافق العامة وإصدارها لإنذارات نهائية عسكرية لعناصر الجيش الأوكراني.

والإجابة هي لا بالطبع. فالجيش الروسي في مأمن. وقد تعهدت الحكومة الجديدة في كييف باحترام جميع اتفاقاتها الدولية القائمة، بما في ذلك تلك التي تشمل القواعد الروسية. والتعبئة الروسية تأتي ردا على خطر وهمي.

والمسألة الثانية هي ما إذا كان سكان القرم أو الأجزاء الأخرى في شرق أوكرانيا معرضين للخطر بسبب الحكومة الجديدة. لا يوجد أي دليل على ذلك. والعمل العسكري لا يمكن تبريره استنادا إلى تهديدات لم يجر إطلاقها ولا يتم تنفيذها. فليس ثمة دليل، على سبيل المثال، على مهاجمة الكنائس في شرق أوكرانيا أو على أنها ستتعرض للهجوم. وهذا الادعاء لا أساس له. وليس هناك ما يدل على أن السكان المنحدرين من أصل روسي معرضون للخطر. بل على العكس من ذلك، فالحكومة الأوكرانية الجديدة تعطي أولوية للمصالحة الداخلية وللشمول السياسي.

وقد أظهر الرئيس بالنيابة تورشينوف بوضوح معارضته لأي قيود على استخدام اللغة الروسية. وليس هنالك ما يدعو إلى أن يشرح أحد للحكومة الجديدة في أوكرانيا الحاجة إلى إجراء اتصالات مفتوحة ليس مع زعماء الأغلبية العرقية الروسية في القرم وفي غيرها من الأماكن فحسب، ولكن أيضا مع جيرانها. ولهذا السبب، عندما بدأت الأزمة الحالية، أرسلت الحكومة الرئيس السابق لهيئة أركان الدفاع إلى المنطقة في محاولة لتهدئة الوضع. ومُنِع مبعوث ثان من دخول البرلمان الأوكراني (فيرخوفنا رادا) في القرم للمشاركة في مناقشات. وهذا هو السبب في أن السلطات الأوكرانية مدت يدها إلى

والألعاب الجغرافية السياسية، بينما بالنسبة لنا فهي بلد الشقيق تربطنا به عدة قرون من التاريخ المشترك. وروسيا لها مصلحة في أن ترى أوكرانيا مستقرة وقوية تتم فيها حماية الحقوق والمصالح المشروعة للأوكرانيين ولمواطنينا وجميع المواطنين. في ظل هذه الحالة الاستثنائية التي ليست من صنعنا، تتعرض فيها لخطر حقيقي حياة وأمن سكان شبه جزيرة القرم وجنوب شرقي أوكرانيا جراء الأفعال غير المسؤولة والاستفزازية التي تقوم بها العصابات والعناصر المتعصبة قوميا، نؤكد مرة أخرى أن الإجراءات الروسية مناسبة ومشروعة تماما.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بعد الاستماع إلى ممثل روسيا، قد يحسب المرء أن موسكو أصبحت لتوها ذراع الاستجابة السريعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والكثير جدا من الادعاءات التي ساقها ممثل الاتحاد الروسي بعد ظهر اليوم لا أساس لها من الواقع. فلنبدأ بتقييم واضح وصريح للحقائق.

فحقيقة الأمر أن القوات العسكرية الروسية سيطرت على مراكز حدودية أوكرانية. وحقيقة الأمر أن روسيا استولت على المحطة الطرفية للعبارات في كيرش. وحقيقة الأمر أن السفن الروسية تحرك في سيفاستوبول وحوها. وحقيقة الأمر أن القوات الروسية تعطل خدمات الهاتف المحمول في بعض المناطق. وحقيقة الأمر أن روسيا تطوق جميع المرافق العسكرية الأوكرانية في القرم أو أنها استولت عليها فعليا. وحقيقة الأمر أن الطائرات الروسية دخلت المجال الجوي الأوكراني اليوم. وحقيقة الأمر أيضا أن الصحفيين المستقلين ما زالوا يفيدون بأنه لا يوجد أي دليل على وقوع أعمال عنف ضد الجاليات الروسية أو تلك الموالية لروسيا.

والعمل العسكري الروسي ليس بعثة لحماية حقوق الإنسان. إنه انتهاك للقانون الدولي ولسيادة دولة أوكرانيا المستقلة وسلامتها الإقليمية وخرق لالتزامات روسيا بموجب وثيقة هلسنكي الختامية ولالتزاماتها أمام الأمم المتحدة. والمسألة

وربما تكون روسيا مستاءة من الحكومة الجديدة التي وافق عليها برلمان أوكرانيا بالأغلبية الساحقة، بما في ذلك أعضاء حزب يانوكوفيتش نفسه. ومن حق روسيا تماما أن تتمنى لو أن الأحداث في أوكرانيا قد سارت في طريق مغاير ولكنها لا تملك الحق في التعبير عن ذلك الاستياء باستخدام القوة العسكرية أو بمحاولة إقناع المجتمع العالمي بمخالفات مقلوبة.

ودعوة روسيا إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء من أجل تنفيذ اتفاق ٢١ شباط/فبراير تبدو جوفاء. فيانوكوفيتش هو الذي لم يلتزم بأحكام ذلك الاتفاق، حيث فر من كييف ومن أوكرانيا في نهاية المطاف. والولايات المتحدة ترفض رفضا قاطعا فكرة أن الحكومة الجديدة في أوكرانيا هي حكومة منتصرين. إنها حكومة الشعب وهي حكومة تعترم قيادة البلد نحو إجراء انتخابات ديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو والتي ستتيح للأوكرانيين الذين يفضلون وجود قيادة مختلفة أن يجعلوا صوتهم مسموعا. والولايات المتحدة ستقف بقوة وفخر مع الشعب الأوكراني فيما يقرر مصيره بنفسه ويختار حكومته ويرسم مستقبله.

وخلاصة القول إنه لا يوجد ما يبرر المسلك الروسي في كل الخطب الرنانة التي تخدم المصالح الذاتية والتي استمعنا إليها من المسؤولين الروس في الأيام القليلة الماضية. وكما قلت في آخر جلسة عقدناها (انظر S/PV.7124)، فإن أفعال روسيا أبلغ بكثير من أقوالها. فما يحدث اليوم لا يشكل بعثة لحماية حقوق الإنسان أو تدخلا رضائيا. ما يحدث اليوم هو تدخل عسكري خطير في أوكرانيا. وهو عمل من أعمال العدوان. ويجب أن يتوقف. وهذا خيار متاح لروسيا. فالدبلوماسية يمكن أن تخدم مصالح روسيا. والعالم يجاهر برفض استخدام التهديدات والقوة العسكرية ولا بد من السماح للأوكرانيين بتقرير مصيرهم.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كما قلت أثناء المشاورات التي جرت يوم السبت. يسود شعور بالذهول

روسيا مرارا وتكرارا. ويتعين على روسيا الاستجابة بالمثل والشروع في العمل بشكل مباشر مع الحكومة الأوكرانية.

وألاحظ أن روسيا أشارت ضمنا إلى حقها في القيام بعمل عسكري في القرم إذا دعاها رئيس وزراء القرم إلى القيام بذلك. وكما تعلم الحكومة الروسية جيدا، فإنه لا يوجد أي أساس قانوني لذلك. فالخطر المفروض على استخدام القوة سيصبح عديم الجدوى إذا كان بوسع السلطات دون الوطنية أن تدعو بشكل أحادي الجانب إلى تدخل دولة مجاورة عسكريا. وبموجب الدستور الأوكراني، فإن البرلمان الأوكراني وحده يمكنه الموافقة على وجود قوات أجنبية.

وإذا كنا نشعر بالقلق إزاء حقوق الأقليات الناطقة بالروسية، فإن الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع روسيا والمجلس من أجل حمايتها. وقد اقترحنا، ونؤيد بإخلاص، النشر الفوري لمراقبين وملاحظين دوليين من الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لضمان حماية الأشخاص الذين تعرب روسيا عن القلق بشأنهم من الإيذاء ولبيان الحقائق على أرض الواقع للعالم. وليس من العسير تصور حل للأزمة. فهناك مخرج وهو يكون من خلال إجراء روسيا حوار مباشر وفوري مع حكومة أوكرانيا والانسحاب الفوري للقوات العسكرية الروسية واستعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا والنشر العاجل لمراقبين ومراقبي حقوق إنسان، لا من خلال المزيد من التهديدات ومواصلة تحريف الحقائق.

وستبدأ منظمة الأمن والتعاون الليلة نشر مراقبين في أوكرانيا. ويمكن أن يوفر هؤلاء المراقبون التقييمات المحايدة المطلوبة للحالة على أرض الواقع. ووجودهم أمر ضروري بشكل عاجل في القرم وفي المدن الرئيسية في شرق أوكرانيا. وتدعو الولايات المتحدة روسيا إلى ضمان عدم إعاقة وصولهم.

ربما تكون القيادة في موسكو غير سعيدة بقرار الرئيس السابق يانوكوفيتش الفرار من أوكرانيا واللحاق بها.

والروسي. لذلك السبب، ذهب إلى هناك وزير خارجية فرنسا، جنبا إلى جنب مع زميليه الألماني والبولندي في البدايات الأولى للأزمة، للتفاوض على اتفاق، رفض الاتحاد الروسي تأييده حتى الآن، لكنه يستشهد به اليوم.

عندما جعلت الأحداث - هروب الرئيس والتغير الكامل والمفاجيء في موقف البرلمان، من المستحيل تنفيذ الاتفاق، واصلت فرنسا الدفاع عن روحه، المتمثلة في المصالحة من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات تحت إشراف دولي. وهذا ما يقترحه اليوم رئيس الوزراء، الذي يجد نفسه في وضع حرج بسبب رفض حزب المناطق الانضمام إلى الحكومة. وهذا ما يسعى إليه الرئيس المؤقت، فقد رفض التوقيع على القانون الذي قلص بشكل متسرع ومؤسف، من دور اللغة الروسية.

تمشيا مع الموقف المتعلق بالسعي إلى التوصل إلى حل معقول يحترم مصالح وحساسيات الجميع، في إطار استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، ثمة ست نقاط ينبغي أن تشكل أساسا لإنهاء الأزمة. وينبغي أن تقبل جميع الأطراف التي تحترم القانون الدولي بتلك النقاط الست البسيطة، المتمثلة: أولاً، في عودة القوات المسلحة الروسية إلى قواعدها، مع تحقق مراقبين دوليين من ذلك؛ ثانياً، التجميع الفوري، ونزع السلاح، وحل العناصر شبه العسكرية والجماعات الأخرى التي تحمل أسلحة غير مشروعة ومراقبتها من قبل مراقبين دوليين؛ ثالثاً، إعادة البرلمان الأوكراني سن القانون المتعلق باللغات الإقليمية؛ رابعاً، إنشاء مجلس أعلى لحماية الأقليات؛ خامساً، تنفيذ الإصلاحات الدستورية؛ سادساً وأخيراً، تنظيم انتخابات رئاسية في ٢٥ أيار/مايو تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتلك مبادئ بسيطة ينبغي أن تكون وساطة دولية قادرة على التفاوض بشأنها مع جميع الأطراف المعنية. ويضطلع الأمين العام لمنظمتنا، جنبا إلى جنب مع

عندما نرى ما يحدث في أوكرانيا وعندما نسمع ما ذكره زميلنا الروسي للتو. وما استمعنا إليه للتو هو في واقع الأمر صوت الماضي. لقد كان عمري ١٥ سنة في آب/أغسطس ١٩٦٨، عندما دخلت القوات السوفياتية تشيكوسلوفاكيا. وسمعنا نفس التبريرات ونفس الادعاءات وجرى إظهار نفس الوثائق. وكنا نأمل في أننا سنفيق من هذه الكوابيس ببناء أوروبا وانهيار الشيوعية. وكان الأمل يجدونا في أننا استعضنا عن المنطق الخطير المتمثل في توازن القوى بالتعاون مع كفالة احترام هوية واستقلال الجميع.

ويجري إعادتنا الآن إلى عالم تسود فيه القوة على القانون، عالم لا بد أن تسفر فيه كل أزمة عن غالب ومغلوب وحيث تنكر الدعاية الواقع. فلنتذكر أولاً الحقائق التي لا يمكن لأي تلاعب أن يخفيها في عصر التلفزيون والإنترنت.

إن الحقائق واضحة. فالجيش الروسي يحتل القرم، وهو إقليم أوكراني، خلافا لإرادة الحكومة الأوكرانية وفي انتهاك للقانون الدولي. ويتم الاستناد إلى أسباب تشكل أكاذيب سافرة. فلا يوجد أحد يقتل الآخر في شوارع كييف اليوم. ولا يوجد من يهدد السكان الناطقين بالروسية في القرم أو في أي مكان آخر. وهذه مجرد ذرائع، لا يمكن حتى لمن يسوقونها. ويألفها من ذرائع فجة.

وباحتلال القرم، تكون روسيا قد استولت على أراض على سبيل الرهن. والهدف واضح، وهو، جعل السلطات في كييف تشعر بالندم وإعادتها إلى دائرة نفوذ موسكو وتذكيرها بأن سيادتها محدودة، وهو ما قاله السيد بريجنيف ذات يوم بعد غزو تشيكوسلوفاكيا. وباختصار، فإن روسيا تعيد أوروبا ٤٠ عاما إلى الوراء. وكل شيء واضح: الممارسة الشبيهة بالخطاب البلاغي السوفياتي والوحشية والدعاية.

وفرنسا لا تريد أن تلعب هذه اللعبة السخيفة التي لا تخدم مصالح أحد ولا تخدم، بالتأكيد، مصالح الشعبين الأوكراني

إننا لا نرى على الإطلاق أي مبرر لتلك الإجراءات. فقد سمعنا من الاتحاد الروسي بأن قواته في أوكرانيا موجودة لحماية الأقليات من المتطرفين المسلحين والمعادين للسامية. ونسمع مطالبات بالتدخل في شؤون الكنيسة الأرثوذكسية. كما نسمع مطالبات بمئات الآلاف اللاجئين. ولكن لم يقدم الاتحاد الروسي أي دليل على أي من ذلك. ومن الواضح أن المطالبات هي مطالبات ملفقة ببساطة، لتبرير العمل العسكري الروسي.

من خلال سيطرة الاتحاد الروسي على جزء سيادي من أوكرانيا بذريعة ملفقة، فإنه قد خرق التزاماته كعضو في المجتمع الدولي. فقد انتهك المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة أو استقلالها السياسي. ولم يف بالتزاماته الدولية المترتبة عليه، باعتباره عضوا مؤسسا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبصفته دولة موقعة على وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥. وتراجع عن التزاماته المترتبة عليه بموجب معاهدة ١٩٩٧ الثنائية بشأن الصداقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا ومذكورة بودابست لعام ١٩٩٤.

يدعي الممثل الروسي بأن السيد يانوكوفيتش قد دعا إلى التدخل العسكري الروسي. ونحن نتحدث عن زعيم سابق تخلى عن منصبه وغادر عاصمته وبلده؛ وقادت حركته الفاسدة بلده إلى حافة الانهيار الاقتصادي؛ وهو الذي قمع الاحتجاجات ضد حكومته، مما أسفر عن وقوع ٨٠ حالة وفاة، وهو الذي تخلى حتى حزبه عنه. وفكرة أن تصريحاته الآن تحول أي شكل من أشكال الشرعية أمر بعيد عن الواقعية، ويتسق مع باقي التبريرات الوهمية الروسية لإجراءاتها. إن الحكومة في كييف شرعية، ووافق عليها البرلمان الأوكراني بأغلبية ساحقة.

لا ينبغي لأي بلد في القرن الحادي والعشرين أن يتصرف بكل هذا التجاهل الصارخ للقانون الدولي. وستجري مواجهة

الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدور محوري في هذا المجال.

لكن يجب ألا نخطئ، فليس من الممكن بالنسبة للإرادة المتعلقة بإيجاد حل تفاوضي يلي متطلبات القانون الدولي، ويصون حقوق جميع الأوكرانيين، ويتيح تحقيق الاستقرار في أوكرانيا ديمقراطية وموحدة في سياقها الإقليمي، استيعاب انتهاكات الاتحاد الروسي المستمرة للقانون الدولي. إن فرنسا تريد التعاون مع الاتحاد الروسي، الذي يربطنا به تاريخ مشترك طويل، ولكن ليس بأي ثمن وليس مع انتهاك مبادئنا وقيمنا.

إن إنكار الواقع وازدراء القانون الدولي ونبد أي خطاب يحمي السيادة الوطنية من قبيل الذي استمعنا إليه اليوم لا يدعو للتفاؤل. ويبدو بأن الاتحاد الروسي يعود إلى حقبة المظلمة، حيث يضطلع بأدوار عفا عنها الزمن في سياقات متجاوزة وعلى مسارح مغلقة. وإذا واصل إساءة قراءة أنماط التفكير الجديدة المعاصرة، وثقته في القوة أكثر من الحوار، فإن فرنسا سوف تستخلص بأسف لكن بحزم، مع شركائها الأوروبيين، النتائج فيما يخص علاقاتها مع الاتحاد الروسي. وسيكون الاتحاد الروسي وحده مسؤولا عن تلك النكسة. ولا تطلب فرنسا وشركاؤها والمجتمع الدولي سوى احترام القانون الدولي والسيادة الأوكرانية، اللذين ينتهكهما الاتحاد الروسي بوضوح وبوحشية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنتهى الخداع. وأتيح للعالم مشاهدة سيطرة القوات العسكرية الروسية على شبه جزيرة القرم، التي هي جزء من الأراضي الخاضعة للسيادة الأوكرانية. إن ذلك الإجراء ينافي الرغبات الصريحة للحكومة الأوكرانية المشروعة. ويشكل انتهاكا واضحا لا لبس فيه لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ويشكل خرقا صارخا للقانون الدولي.

الوقائع على أرض الواقع، ورصد الحالة، بل وفي الواقع، تقديم أي تلميحات وضمائم ضرورية، عبر الوسائل السلمية.

إننا نرحب بقرار الأمين العام المتعلق بإرسال نائب الأمين العام إلى كييف اليوم. وآمل أن يذهب أيضا إلى شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا. كما ندعو الأمين العام إلى استخدام مساعيه الحميدة إلى أقصى حد من أجل المساعدة على تهدئة الحالة الراهنة.

إن الفترة ليست فترتي عامي ١٩٦٨ أو ١٩٥٦. فقد ولى العصر الذي يمكن فيه لأي بلد قمع الديمقراطية في دولة مجاورة، من خلال التدخل العسكري من خلال اختلاق ذرائع ملفقة بوضوح.

إننا على أهبة الاستعداد للعمل مع أوكرانيا والاتحاد الروسي وجميع شركائنا الدوليين لدعم أوكرانيا مستقرة وموحدة وشاملة ومزدهرة اقتصاديا. وتحت المملكة المتحدة الاتحاد الروسي على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تلك المترتبة عليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإلى التصرف بأسلوب يعزز الاستقرار، بدلا من زعزعة الاستقرار في المنطقة، من خلال تأجيج صراعات جديدة كامنة، ودعم العمليات الديمقراطية وسيادة القانون، وليس تخريبها أو قمعها.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):
إن ليتوانيا تندد تنديدا شديدا بالانتهاك الواضح من لدن الاتحاد الروسي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وتشكل الإجراءات العسكرية التي نشهدها على التراب القرمي تحديا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ووثيقة هلسنكي الختامية، ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، ومعاهدة الصداقة والتعاون بين روسيا وأوكرانيا لعام ١٩٩٧، والإطار القانوني المنظم لوجود أسطول البحر الأسود الروسي في القرم. وهذا الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة لا مكان له في القرن الحادي

تلك الإجراءات باستجابة قوية وموحدة من جانب المجتمع الدولي. ويتعين ألا يفاجأ الاتحاد الروسي، بأن سمعته السياسية وسمعته الاقتصادية قد تضررتا بالفعل. فقد انخفضت قيمة الروبل، وانخفضت سوق الأوراق المالية الروسية الآن بأكثر من ١٠ في المائة.

تماما كما ندين الاتحاد الروسي على تصرفاته العدائية، فإننا نشي على حكومة أوكرانيا لرفضها الرد على الاستفزاز. وذلك قرار حكيم. كما أننا نحث حكومة أوكرانيا على مواصلة العمل بهدوء وتجنب الإجراءات أو الخطابات التي من شأنها تأجيج التوترات، أو توفير ذريعة أخرى للمزيد من الأعمال العسكرية.

إننا ندعو الاتحاد الروسي إلى أن يوقف فوراً جميع العمليات العسكرية في شبه جزيرة القرم، وأن يمتنع عن أي تدخل في أي مكان آخر في أوكرانيا. ويتعين على الاتحاد الروسي سحب قواته إلى قواعده، والعودة إلى مستويات قوات متفق عليها سابقا مع حكومة أوكرانيا، كجزء من ترتيبات قواعد أسطول البحر الأسود.

إذا كان الاتحاد الروسي يشعر بقلق حقيقي فيما يخص حماية الأقليات والحفاظ على حقوق الإنسان للمواطنين الأوكرانيين، فإن التدخل المسلح ليس هو الأسلوب الأمثل لمعالجة ذلك القلق. بدلا من ذلك، يتعين على الاتحاد الروسي فتح حوار مباشر مع الحكومة الأوكرانية في كييف وليس مجرد انتقاء واختيار أفراد يرغب في التواصل معهم. كما ينبغي أن يستجيب لطلبات أوكرانيا والموقعين الآخرين على مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ فيما يخص إجراء مشاورات، على النحو المحدد في الفقرة ٦ من تلك المذكرة. وينبغي له المشاركة البناءة في النقاش الدائر في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرها من المؤسسات فيما يتعلق بنشر بعثة لتقصي الحقائق وبعثة مراقبين دوليين في أوكرانيا. ويمكن للبعثتين التحقق من

ومرة أخرى، نشدد على عدم مقبولية التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية. ونحث المجتمع الدولي على الوقوف وقفة رجل واحد دعماً لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. والجهود الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة والتحريض على الأعمال المتطرفة والانفصال في القرم وفي أماكن أخرى في أوكرانيا تنطوي على قدر كبير من الخطورة.

ونشيد بضبط لنفس الذي أبدته الحكومة الجديدة في أوكرانيا وبعزمها على عدم الاستسلام للاستفزاز.

ونؤيد جهود الأمين العام لترع فتيل الأزمة، مرحبين باقتراحاته، كما قلت سابقاً، لإرسال بعثات للرصد. وسنرحب بأي هيئات أو بعثات أخرى قد تساعد على التخفيف من حدة الحالة. ونحث الاتحاد الروسي على الاستجابة لهذه الجهود واغتنام الفرصة قبل فوات الأوان.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): إن الحالة في أوكرانيا، ولا سيما في القرم، تشير الانزعاج وقد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ونشدد على ضرورة أن تقوم جميع الأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي باحترام ميثاق الأمم المتحدة وتسوية نزاعها وفقاً للاتفاقات القائمة، الثنائية والمتعددة الأطراف. وبالتالي، فإننا نحث جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في الأزمة الأوكرانية على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس بغية تفادي تصعيد التوترات. كما ندعو إلى إجراء حوار سياسي جامع يعترف بتنوع المجتمع الأوكراني ويكفل حماية الأقليات العرقية، بما في ذلك الجالية الروسية.

وبالنظر إلى الحالة الراهنة، فإننا نعتقد أكثر من أي وقت مضى أن الأمم المتحدة تقوم بدور حاسم. ونرحب بزيارة نائب لأمين العام، يان إلياسون، إلى كييف، في إطار جهد لإيجاد حل دبلوماسي وسياسي للأزمة الأوكرانية. كما نرحب بمبادرات مجموعة من العواصم، بما في ذلك الزيارتان اللتان

والعشرين، وهو يذكر الكثير من أبناء هذا الجزء لدينا من العالم بذكريات الصفحات السوداء للقرن العشرين. وهو تهديد للسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، ويجب نعتة كذلك. ولا شيء، بل ما من حدث من الأحداث، في أوكرانيا يستحق غزواً عسكرياً كالذي نشهده من الجانب الروسي. ويجب احترام إرادة الشعب الأوكراني اتباع سبيل التحولات الديمقراطية وإعادة بناء سيادة القانون في البلد. وندعو الاتحاد الروسي إلى سحب قواته وإرجاعها إلى قواعدها الدائمة، والامتناع عن أي تدخل آخر في أوكرانيا.

وأود أن أشدد على أن المجتمع الدولي لديه مجموعة واسعة من الأدوات التي يمكن، بل يجب، استخدامها لتسوية الخلافات القائمة وتفادي تصعيد الحالة بالحوار السياسي والمشاورات السياسية، لا سيما وأن جميع المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية - الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وغيرها - تقترح وساطتها ومساعدتها الحميدة لتحقيق ذلك الهدف. ووجود نائب الأمين العام إلياسون وممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عين المكان دليل واضح على ذلك.

ونرحب باقتراح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إرسال بعثة رصد إلى القرم ومناطق أخرى في أوكرانيا. ونحث الاتحاد الروسي على الاستجابة.

وعلى ضوء الجهود الدولية، لا يمكن لروسيا المضي قدماً فيما يتعلق بالغزو العسكري، وأن أوكرانيا اقترحت مراراً وتكراراً إجراء مشاورات مع النظراء الروسين. وآليات التشاور تنص عليها أيضاً مذكرة بودابست، ويجب استخدامها لتفادي تصعيد الحالة. وجميع هذه الخيارات ينبغي استخدامها بقدر كبير من الاستعجال، بما في ذلك الاتصالات الثنائية، بغية الابتعاد عن شفا الحرب.

القوة في إقليمها أو في أي جزء منه، أو احتلال أي جزء من أراضيها، بما فيها منطقة القرم.

ويدعو الأردن جميع الدول ذات العلاقة إلى احترام بنود اتفاقياتها ومعاهداتها مع أوكرانيا. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة الالتزام بمذكرة تفاهم بودابست لعام ١٩٩٤، ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي لعام ١٩٩٧. ولا بد لروسيا وأوكرانيا من البدء بحوار جاد وفعال لإنهاء الأزمة بينهما، بما يؤدي إلى عودة منطقة القرم إلى السيطرة الأوكرانية بأسرع وقت ممكن.

ونجعو أوكرانيا إلى اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة أسباب التوتر على الصعيدين الداخلي والخارجي، والعمل على احترام حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق الأقليات، والتراجع عن أي إجراءات تنتقص من هذه الحقوق تم اتخاذها. إلا أننا أيضا نؤكد على ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا، بحيث تقرر أوكرانيا مستقبلها ومصيرها السياسي بنفسها.

لا بد لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته نتيجة الوضع الراهن في أوكرانيا. كما نؤيد جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد روبرت سيرري، واتصالهما مع مختلف الأطراف بهذا الخصوص. ونرغب في الحصول على مزيد من التوضيحات من الدول ذات العلاقة حول الوضع على الأرض، وبخاصة في منطقة القرم، وبما يساعد المجلس على التعامل مع الوضع القائم. ونوه هنا بضرورة قيام المجلس بالتحقيق في مسألة الأزمة في منطقة القرم، والنظر في آليات الوساطة وحل النزاع، التي يمك اللجوء إليها في ضوء المعلومات الواردة، وتقييم لمجلس مسألة وقوع عدوان على الأراضي الأوكرانية. وفي هذا الصدد نشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩) الذي يعتبر استخدام القوات المسلحة لدولة ما داخل أراضي دولة أخرى، وبما يخرج عن إطار أي اتفاق بينهما، عملاً من أعمال العدوان. وكذلك الأمر بالنسبة

يقوم بهما اليوم وزير الخارجية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى كييف، فضلا عن جهود رئيس الاتحاد السويسري بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية عقد اجتماع لمجموعة الاتصال المعنية بأوكرانيا.

لكننا نعتقد، بالنظر إلى تعقيد وهشاشة الحالة في عين المكان، أنه لا بد من التنسيق بين هذه الجهود الدولية كافة. وبالتالي، فإننا نكرر الاقتراح الذي قدمناه يوم السبت خلال المشاورات السرية، لإنشاء مجموعة رابعة معنية بأوكرانيا، يعقدها الأمين العام وتتألف من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الروسي. ونعتقد أن الحل الدائم للأزمة لن يتحقق إلا ببذل جهود منسقة ومتناغمة تروم كفالة احترام وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها وفي ذات الوقت، تراعي مصالح الاتحاد الروسي في أوكرانيا.

وإذ العالم يحتفل بالذكرى السنوية المائة للحرب الكبرى، أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل في أن تكون جميع الأطراف الفاعلة الدولية قد استفادت من دروس تلك الحرب وعواقبها على القارة الأوروبية. وعلى الرغم من أن رواندا بعيدة جغرافيا عن أوكرانيا، فإننا نخشى من أن التوتر الحالي، إذا لم يعالج بصورة جيدة، قد يعيد الكوكب قاطبة إلى الحقبة المظلمة من التاريخ، التي ستفقم جراء ازدياد القدرات العسكرية والنووية لقوى العالم.

الأمير زيد (الأردن): يعبر الأردن عن قلقه الشديد بشأن تطورات الأوضاع في أوكرانيا، وبخاصة في منطقة القرم. وندعو جميع الأطراف إلى التهدئة وضبط النفس وعدم التصعيد من أي طرف باتخاذ إجراءات عسكرية أو التهديد بها.

يؤكد الأردن على ضرورة احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وعلى حرمة استخدام

واضحة. ومنذ أن اجتمع المجلس يوم السبت الماضي (أنظر S/PV.7124)، اشتدت كثافة النشاط العسكري الروسي بشكل خطير في القرم، وثمة أخبار عن نشر المزيد من القوات الروسية على الحدود الشرقية والجنوبية لأوكرانيا، وعن انتهاك المقاتلات الروسية للمجال الجوي الأوكراني، وقيام السفن الحربية الروسية بإغلاق خليج سيفاستوبول في القرم.

ويساورنا القلق الشديد إزاء تصاعد النشاط العسكري الروسي. فتلك الأعمال، إلى جانب قرار البرلمان الروسي الإذن باستخدام القوة في أوكرانيا، أمر غير مقبول البتة. فالأعمال التي تقوم بها روسيا تعرقل حق الشعب الأوكراني في اختيار مستقبله، كما تتعارض مع القانون الدولي. فهي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة. كما تنتهك اتفاقات روسيا نفسها طرف فيها، مثل مذكرة تفاهم بودابست لعام ١٩٩٤؛ ووثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥؛ والمعاهدة الثنائية للصدقة والتعاون والشراكة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا لعام ١٩٩٧. فتلك الاتفاقات تنص على التزام محدد باحترام سلامة أراضي أوكرانيا، فضلاً عن الالتزام بعدم التدخل والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

لقد حثت الحكومة الأسترالية، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي الذي تكلم بصوت جهير وموحد، روسيا على التراجع، وسحب قواتها، والامتناع لالتزاماتها القانونية الدولية، واتخاذ خطوات فورية للحد من التوترات. يجب على روسيا أن تدخل في حوار مباشر مع أوكرانيا وفقاً للمادة ٧ من معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة التي تربطها بأوكرانيا.

في إطار المجلس، دعت أستراليا من ذي قبل روسيا إلى احترام وحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها، ونكرر تلك الدعوة اليوم هنا. كما نجدد الدعوة التي وجهناها من قبل ليس فقط لتفادي الاستفزاز، بل لاتخاذ خطوات إيجابية لترع فتيل الأزمة. ونثني على ما دأبت عليه أوكرانيا من ضبط النفس في

لإرسال مجموعات مسلحة غير نظامية لتقوم بأعمال عسكرية في دولة أخرى. كما نرحب بالجهود المبذولة والتي ستبذل في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتعامل مع الأزمة وتشكيل مجموعة اتصال من قبل رئاسة المنظمة ولجنة لتقصي الحقائق. وندعو لأن تقوم الأمم المتحدة والمنظمة بتنسيق جهودهما في سبيل إزالة أسباب التوتر وإيجاد حل سلمي يحافظ على سلامة أراضي أوكرانيا ويعيد الاستقرار والهدوء إليها.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): يساور الصين عميق القلق إزاء الحالة الراهنة في أوكرانيا. وندين ما شهدته ذلك البلد مؤخراً من أعمال تطرف وعنف. ونحث جميع الأطراف في أوكرانيا على حل خلافاتها الداخلية سلمياً في إطار القانون، والعمل بإخلاص على حماية الحقوق والمصالح المشروعة لجميع فئات الشعب في أوكرانيا بما يعيد الأمور إلى وضعها الطبيعي في البلد في أقرب وقت ممكن.

ولا تفتأ الصين تساند مبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد من البلدان، واحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها.

إن ثمة أسباباً جعلت الأحداث في أوكرانيا تسير على النحو الذي تسير عليه اليوم. وستتابع الصين عن كثب التطورات على الأرض، وتدعو الأطراف جميعاً إلى إيجاد حل سياسي عبر الحوار والمفاوضات على أساس احترام القانون الدولي، ومبادئ العلاقات الدولية وصون السلم والاستقرار الإقليميين.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد فرنانديث - تيرانكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بعد ظهر هذا اليوم، ونرحب بمشاركة السفير سيرغييف في هذه الجلسة.

من الواضح أن الحالة في أوكرانيا ما انفكت تتفاقم. فالتوترات في ازدياد، وباتت احتمالات المواجهة العسكرية

مواجهة الاستفزاز المستمر والبالغ الخطورة. ونؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الأوكرانية الجديدة للتعامل مع الأزمة وتحقيق استقرار الأوضاع في البلد.

في أوكرانيا، التي لا بد من حلها بصورة عاجلة. وندعو إلى توحي أقصى قدر من ضبط النفس والاعتدال.

نود أن نؤكد مرة أخرى، مثلما فعلنا في السابق، على ضرورة احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، يجب على الأطراف المعنية أن تحجم عن القيام بأعمال تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، خاصة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

مذكرة تفاهم بوداسبت واضحة. إنها تمثل التزاماً باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها الحالية، وبالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أوكرانيا واستقلالها السياسي. لا بد من الامتناع لتلك الواجبات.

على المجتمع الدولي أن يستمر في توفير الدعم من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة. في هذا السياق، نؤيد الجهود التي تدعم الوساطة الدولية والآليات الأخرى، بما في ذلك تلك التي يمكن أن تستخدمها المنظمات الإقليمية للمساعدة في حل الأزمة. ونرحب بقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إرسال مراقبين إلى الجزء الشرقي من أوكرانيا. وتؤيد شبلي جهود الأمين العام، ونرحب على وجه الخصوص بالبعثة التي تولى قيادتها نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، الموجود في هذه اللحظة في كييف.

ونحضر أيضاً الاتحاد الروسي على النظر في إجراء مشاورات في إطار معاهدة الصداقة والتعاون من أجل إيجاد حل للأزمة الراهنة.

أود أن اختتم كلمتي بالتأكيد على حقيقة مفادها أن الأمر يعود إلى شعب أوكرانيا لتقرير مصيره بنفسه في عملية شاملة تكفل سيادة القانون وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية واحترام حقوق الأقليات.

ما رأيناه حتى الآن من جهد سياسي دولي كان ضرورياً ويجب بالطبع أن يستمر ويزداد. وهو يؤشر على مستوى القلق إزاء الأعمال التي تقوم بها روسيا ومدى عزم المجتمع الدولي على وضع حد لتفاهم الأزمة. يجب على المجتمع الدولي والمجلس دعم الجهود الرامية إلى وقف التصعيد. ويعني ذلك استكشاف وتعزيز فرص الوساطة والحوار كافة.

سوف تؤيد أستراليا أيضاً بقوة نشر بعثة رصد كاملة في أوكرانيا، ونحن ممتنون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على ما تقوم به من النظر في تلك الإمكانية. سوف يكون ذلك أفضل وسيلة للاستجابة للمخاوف التي أعربت عنها روسيا، ونحضر روسيا على النظر في ذلك. ونرحب بما ورد من أخبار عن أن المنظمة ستبدأ مبدئياً بنشر بعض المراقبين الليلة.

ونرحب باهتمام الأمين العام، وبالزيارة التي قام بها نائب الأمين العام إلياسون إلى أوكرانيا. ونحث جميع الأطراف على التعاون مع نائب الأمين العام في سعيه لتعزيز الحوار والتعاون، ووقوفه بنفسه على الحقائق على أرض الواقع. ولا بد من تمكينه من الوصول إلى أنحاء أوكرانيا كافة.

وختاماً ليباري، فإن من الواضح أنه ينبغي تسوية الحالة بالوسائل السلمية. ما من خيار آخر. وكما قال رئيس الوزراء الأسترالي أبوت في البرلمان الأسترالي البارحة فإنه لا مكان في عالمنا للعدوان غير المبرر. يجب على روسيا أن تتراجع عن موقفها وأن تسحب قواتها من أوكرانيا وفقاً لواجباتها، وينبغي أن يتسنى للشعب الأوكراني أن يحدد مستقبله بنفسه.

السيد إراسوريس (شيلي) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن عميق قلقنا إزاء التصعيد الخطير الذي تشهده الأزمة

إن الأرجنتين مقتنعة بالحاجة إلى العمل من أجل أوكرانيا موحدة، واحترام مبادئ القانون الدولي، وبلافتان مع الاحترام الكامل وغير المشروط لحقوق الإنسان، وهو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يجد فيه أبناء الشعب الأوكراني وسيلة ديمقراطية للخروج من الأزمة التي تلم حاليا ببلدهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يركز جهوده على دعم هذه عملية من أجل التعاون والتوصل إلى اتفاقات سياسية تضع حدا للأزمة الراهنة التي تواجهها أوكرانيا.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلت بالإنكليزية): إن ما بدأ قبل ثلاثة أشهر على شكل احتجاج سياسي ما انفك يتزايد حتى أخذ اليوم بعدا أفضل ما يمكن وصفه بحالة محفوفة بالمخاطر. نحض جميع الأطراف المعنية على الالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة الثانية منه التي تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية والامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لأية دولة.

إن الحالة الراهنة في أوكرانيا، وبخاصة في شبه جزيرة القرم، تمثل تهديدا واضحا وقويا للسلم والأمن الدوليين، لذلك نود أن نرى على جناح السرعة إنهاء التوترات والنبرة العدائية. يجب على الأطراف المعنية أن تعتنق الحوار كوسيلة لحل الأزمة وتيسير عودة الحياة الطبيعية بسرعة إلى أوكرانيا. الوساطة هي الشرط لتحقيق ذلك، كما ذكر متكلمون سابقون. لذلك ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الذين يمكنهم التأثير تأثيرا بناء على الأطراف المعنية، إلى تكثيف الجهود من أجل الوساطة لحل الأزمة. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن استخدام الأدوات الدبلوماسية الوقائية في هذا الوقت يمثل أسرع وأنجح خيار لتحقيق حل سلمي.

نريد أن نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف المعنية بالالتزام بأحكام مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية التي تكفل سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ونلاحظ أن أحكام المذكرة تنص على قيام الأطراف الموقعة بالتشاور

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلت بالإسبانية): أود أيضا أن أشكر السيد أوسكار فيرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامي. نود من خلاله أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام وغيره من موظفي الأمم المتحدة على جهودهم الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل تفاوضي للحالة.

تتابع الأرجنتين بقلق بالغ التطورات السياسية الأخيرة في أوكرانيا، خاصة في جمهورية القرم التي تتمتع بالحكم الذاتي. وتؤكد الأرجنتين من جديد مسؤولية مجلس الأمن عن ضمان صون السلم والأمن الدوليين في إطار المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، نذكر بالالتزام الخاص بوجوب أن تعمل جميع الدول على تسوية منازعاتها الدولية بطريقة سلمية حتى لا تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين، وذلك وفقا لأحكام المادة ٣٣ من الفصل السادس من الميثاق، وأن تحترم المبادئ الواردة في المادة الثانية من الفصل الأول منه، وأن تسلم بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ذات الصلة كما نص على ذلك الفصل الثامن من الميثاق.

نردد النداء الذي وجهه الأمين العام لجميع الأطراف المعنية للامتناع عن الأعمال أو البيانات التي قد تلهب نيران التوترات، والشروع في حوار بناء عن طريق الوسائل السلمية لإيجاد مخرج من الأزمة الحالية. يتعين على جميع الأطراف السياسية وشركائها الدوليين مضاعفة جهودها من أجل إيجاد حلول من خلال حوار شامل تشارك فيه جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية من مختلف المناطق. ونعتقد أنه لا بد للسلطات المسؤولة التي تقوم بدور طليعي في الفترة الانتقالية من أن تحظى بدعم ومشاركة من جانب جميع القوى السياسية. ونشدد على أنه لدى الدول مسؤولية أساسية لا يمكن التنصل منها تتمثل في الالتزام بحماية سكانها، بمن فيهم جميع الأقليات الإثنية واللغوية. لذلك من الضروري تجنب أي عمل يمكن أن يتسبب في الاستقطاب والكلام عن المواجهة وزيادة حدة التوترات.

أن أي نزاع ينشب بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي حسمه بالوسائل السلمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، ووفقاً لمبادئ السيادة، وعدم استخدام القوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

بالنظر إلى تدهور الحالة في أوكرانيا، تكرر تشاد نداءها لضبط النفس والتحلي بالهدوء، وتدعو المجتمع الدولي إلى القيام بجهود الوساطة من أجل الشروع في حوار بين الأطراف في هذا الصدد، تؤيد تشاد جميع جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي في سعيه إلى الجمع بين الأطراف المعنية لتسوية خلافاتها بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة واحترام الالتزامات بموجب مختلف الاتفاقات.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لكسمبرغ.

تشعر لكسمبرغ ببالغ القلق إزاء التطورات الأخيرة في أوكرانيا، ولا سيما في القرم. وموقفنا مُبين في الاستنتاجات التي اعتمدها مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي اليوم للتو خلال اجتماع عُقد على وجه السرعة. فنحن ندين بشدة انتهاك القوات المسلحة الروسية لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والقرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد الروسي يوم السبت الماضي بالإيدان بنشر القوات المسلحة الروسية في إقليم أوكرانيا.

وتشكل هذه الأعمال انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. وأود أن أكرر نداء الاتحاد الأوروبي إلى روسيا لكي تسحب قواتها المسلحة دون تأخير من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق المبرم في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٧ بين روسيا وأوكرانيا بشأن مركز أسطول البحر الأسود الروسي على أراضي أوكرانيا وشروط وجوده هناك.

والأزمة يجب أن تُحل بالطرق السلمية. وتمثل خطوة أولى حاسمة في قبول روسيا عرض أوكرانيا إجراء مشاورات

عندما تنشأ حالة تثير تساؤلات تتعلق بالالتزامات التي تعهدت بها في الوثيقة. هذه الحكم من أحكام المذكرة يصبح الآن أكثر أهمية، وفي الواقع يمثل فرصة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية.

لقد تشجعنا لظهور دلائل على قيام حكومة أوكرانيا باتخاذ خطوات واسعة لضمان مزيد من الشمولية السياسية في إدارة شؤون البلاد. ونعتقد أن تلك طريقة حكيمة لمعالجة أحد الأسباب الجذرية للنزاع وضمان إحلال السلام والاستقرار في وقت مبكر.

إن نداء الأمين العام من أجل تهدئة الحالة ما برح هاماً في ظل الظروف الحالية، ونحض جميع الأطراف المعنية على الكف عن أي عمل استفزازي يمكن أن يتسبب الآن وفي المستقبل بمعاناة إنسانية لا لزوم لها.

السيدة بايك جي - ياه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): تشعر جمهورية كوريا بالقلق الشديد إزاء الوضع في أوكرانيا، وبخاصة تصاعد التوترات في منطقة القرم. ونظراً للوضع المتوتر، نناشد جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجاوز الأزمة من خلال الحوار. من الحيوي الاحترام الكامل لوحدة أوكرانيا واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. تأمل جمهورية كوريا في تسوية الحالة في أوكرانيا بطريقة سلمية. وفي هذا السياق، نؤيد جهود الوساطة التي يقوم بها المجتمع الدولي، ولا سيما الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة. نأمل في أن تساعد زيارة نائب الأمين العام إلى أوكرانيا في استكشاف جميع الردود الممكنة على الحالة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): تشعر تشاد بقلق بالغ إزاء المنحى الخطير الذي تتخذه الحالة في أوكرانيا على الرغم من النداءات العديدة الموجهة من المجتمع الدولي لوقف التصعيد والتحلي بالهدوء وروح الحوار. تعتقد تشاد

تستفيد من خبرات المجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون، لا سيما في ما يتعلق بحماية حقوق الأقليات.

وفي الختام، نرحب بضبط النفس الذي أبدته السلطات الأوكرانية في مواجهة الأزمة، ولا سيما في القرم. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها وسيادتها.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على إعطائي الكلمة كما أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على ملاحظاتهم الهامة والتي استمعت فيها إلى كلمات دعم كبير لبلدي. وأوكرانيا تعول كثيرا على مجلس الأمن في بذل كل ما للجهود الممكنة على الصعيد الدولي من أجل ضمان حماية الشعب الأوكراني وسيادة بلدي وسلامته الإقليمية.

(تكلم بالإنكليزية)

في بداية هذه الجلسة، استمعنا إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها ممثل الاتحاد الروسي باهتمام كبير. وللأسف، فإننا لم نتلق حتى الآن أي جواب شاف على السؤال البسيط عن أسباب احتلال القوات العسكرية للاتحاد الروسي للقرم بصورة غير مشروعة وانتهاكها الوحشي للقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. وأود أن أذكر بأنه، وفقا لمذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية الموقعة في عام ١٩٩٤ بين أوكرانيا والدول الضامنة، بما فيها روسيا نفسها، تخلى بلدي عن ترسانته النووية لصالح روسيا في حين التزمت روسيا، في جملة أمور، بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو استقلالها السياسي. وفي هذا الصدد، أود أن

دون تأخير، على النحو المنصوص عليه في مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي وقعت عليها أوكرانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وبموجب معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة الموقعة بين روسيا وأوكرانيا في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧.

ونود أن نعتقد أن ما زال بوسعنا تفادي أسوأ السيناريوهات. وللأسف، فإن لكسمبرغ، بحكم تاريخها، في وضع يؤهلها لفهم التهديدات التي يشكلها التصعيد العسكري للسلام والأمن في أوكرانيا والمنطقة. ولذلك، يجب أن نبذل قصارى جهدنا للشروع في تهدئة الوضع من خلال اتخاذ إجراءات محددة. ونحن نؤيد بحزم الجهود المبذولة حاليا في إطار الأمم المتحدة، وخاصة دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام بان كي - مون الذي اتخذ قرارا بإيفاد نائب الأمين العام إلى أوكرانيا.

فمبادئ الأمم المتحدة وعلّة وجود الأمم المتحدة ذاتها على المحك. وندعو المجتمع الدولي بأسره إلى دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة مع الأطراف المعنية. ونرحب بالأعمال التحضيرية الجارية بغية إنشاء بعثة مراقبين تابعة لمنظمة الأمن والتعاون لإجراء تقييم نزيه للحالة على أرض الواقع.

ويتطلب إيجاد حل سياسي دائم أيضا للأزمة الأوكرانية إجراء حوار سياسي شامل للجميع، يراعي تنوع المجتمع الأوكراني وتطلعات جميع الأوكرانيين وضرورة احترام حقوق جميع الأوكرانيين. ولكسمبرغ تؤيد الحكومة والبرلمان الجديدين في أوكرانيا اللذين اتخذتا خطوات لتشجيع ذلك الحوار السياسي الشامل للجميع. ونشجع السلطات الأوكرانية أن

أشدد على أن الاتحاد الروسي يقوض تحديدا، بهذا العدوان، نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوجه عام. من الداخل. وسيستخدم ذلك ذريعة للتدخل المسلح المستمر من جانب روسيا ضد أوكرانيا.

وأود أن أحيط المجلس علما بأخر التطورات في إقليم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي في أوكرانيا. فحتى اليوم، وبداية من ٢٤ شباط/فبراير، جرى نشر ١٦ ٠٠٠ جندي روسي في القرم بواسطة السفن العسكرية والطائرات العمودية وطائرات الشحن، انطلاقا من أراضي الاتحاد الروسي المجاورة. وتواصل القوات الروسية القيام بمحاولات للاستيلاء على الكيانات الحكومية والعسكرية ذات الأهمية الحاسمة في شبه جزيرة القرم وتعطيلها والسيطرة عليها، ألا وهي، برلمان القرم وجميع المطارات المدنية والعسكرية ووسائل الاتصال ومحطات الإذاعة وخدمات الجمارك وقواعد قوات الجيش وخفر السواحل ومقر قيادة القوات البحرية الأوكرانية في القرم. وقد أغلقت جميع الطرق الرئيسية.

وحشد الاتحاد الروسي لقواته ومعداته العسكرية. بمحاذاة الحدود الشرقية لأوكرانيا يشير بوضوح إلى تحضير روسيا لتدخل عسكري محتمل في أوكرانيا، أي في الأجزاء الأخرى من بلدنا. والقوات المسلحة الأوكرانية تمارس حتى الآن ضبط النفس وتمتنع عن المقاومة الفعلية للعدوان، على الرغم من أنها في حالة استعداد تعبوي كامل.

والاتحاد الروسي ينفذ عمليات إعلامية ونفسية نشطة في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، وكذلك في المناطق الجنوبية الشرقية من أوكرانيا. وتهدف هذه العمليات إلى إضعاف الثقة في السلطات الشرعية لأوكرانيا وتضليل الرأي العام عن طريق وصف التدخل الروسي بأنه عملية لحفظ السلام.

وقد أعلن وزير الشؤون الداخلية الأوكراني اليوم معلومات عن احتمال قيام الجانب الروسي بأعمال استفزازية على أراضي القرم. والليلة، يخطط مسلحون مجهولون لمهاجمة الجنود الروس وربما قتلهم لتصوير الأمر كما لو كان هجوما شنته أوكرانيا

يعرب الاتحاد الروسي عن القلق إزاء حريات المواطنين المنحدرين من أصل روسي على أرض أوكرانيا وحقوقهم الإنسانية. وأود أن أبلغ المجلس بأن من واجب حكومتنا وشعبنا الاهتمام بهذا الأمر. ولسنا بحاجة إلى مساعدة خارجية. وقد اتفق وزير خارجية بلدنا مع المفوض السامي للأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون على إيفاء بعثة مراقبين إلى القرم.

ونهب بأعضاء مجلس الأمن مرة أخرى الإذن بإرسال بعثة وساطة ومراقبة دولية إلى القرم لكي ترصد أيضا الحالة بخصوص حقوق الإنسان للأشخاص المنحدرين من أصل روسي وغيرهم من الجماعات العرقية ومن يُسمون بالسكان الناطقين بالروسية. وأنا أيضا شخص ناطق بالروسية ولكنني لست بحاجة إلى أي دعم.

إنني أناشد الاتحاد الروسي أن يثبت أنه لا يزال عضوا دائما محل احترام في مجلس الأمن. لا ينبغي أن يقوض سلطة هذه الهيئة العالمية والثقة فيها.

وأنا أعرف بأنه توجد في وسائط الإعلام بعض الشركات الروسية ومحطة تلفزيون أوكرانية واحدة. لذلك، سأواصل إذا أذن لي المجلس، إلقاء كلمتي باللغة الروسية. (تكلم بالروسية).

أود أن أهنئ جميع المسيحيين الأرثوذكس بمناسبة بداية الصيام الكبير، وناشد جميع المسيحيين الروس وقادتهم السعي لإحلال السلام. لا تستثيروا غضب الله، عودوا إلى طريق الرشاد، صلوا من أجلنا وأصغوا إلينا.

للأسف، حاول ممثل الاتحاد الروسي تبرير وجود القوات الروسية في القرم بالقول بأنها تعمل كقوات لحفظ السلام. كما سمعنا من العديد من الذين تكلموا اليوم، تعتبر

لدينا فهم مختلف لحقوق الإنسان. فقد تظاهر أشخاص من جميع الجنسيات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في الشوارع من دون توجيه أي مسؤولين حزيين لهم، وبدون أي ضغوط من الغرب، على عكس ما أكد الممثل الروسي. لقد خرج الناس للدفاع عن حقهم في حياة كريمة ضد نظام فاسد وبائس، نشر الفقر المدقع في أقاليم التعدين في شرق البلد والمناطق الريفية في وسطه وجنوبه، وتسبب كذلك في البطالة في الغرب. في الوقت نفسه، وكما شاهد العالم بأسره على شاشات التلفزيون، عاش أقارب الرئيس السابق يانوكوفيتش، الذي يدافع عنه الممثل الروسي، في ترف.

أكد الممثل الروسي من جديد اليوم ما ورد بالفعل في تصريح للوزير لافروف، فيما يتعلق باستخدام السلطات السابقة وسائل مشروعة تماما في قمع الاضطرابات. ويعني ذلك أن الطلاب المحتجين المسالمين الذين تعرضوا للضرب الوحشي من قبل أفراد الشرطة ليلة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر، وانتهكت حقوقهم، متهمون الآن بانتهاك حقوق الشرطة. وبينما في الواقع تعرض الناس للضرب على يد الشرطة، الآن يبدو المحتجون وكأنهم المخطئون، وهكذا فأهمهم هم الذين طرحوا قانونا قمعيا في البرلمان يجد من حقوقهم الدستورية المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات، والقوانين التي تحد أيضا من حقوق وسائط الإعلام، وحرية التعبير عن الرأي - القوانين التي اضطر السيد يانوكوفيتش إلى إلغائه في في مواجهة الرأي العام.

أعتقد أن الممثل الروسي يبرر أمورا تشبه ما جرى في بلده. يؤسفني كذبه فيما يخص الكنيسة. وقد دعمت جميع الطوائف الشعب، بما في ذلك الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، المرتبطة كنسيا ببطريركية موسكو. مرة أخرى، لقد ناشد أكبر مسؤول في الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية المسيحيين الأرثوذكس الروس التوقف لبرهة والصلاة من أجل أوكرانيا لكن ليس الاستعداد الأوكرانيين.

تلك الأفعال عدوانا واستفزازا، لإشعال صراع مسلح واسع النطاق في أوكرانيا. وذلك أمر غير مقبول من دولة، هي أحد الأطراف الضامنة لسيادتنا وسلامتنا الإقليمية. بموجب مذكرة بودابست، وعلاوة على ذلك، هي عضو دائم في مجلس الأمن، يشارك الدول الأعضاء الأخرى الاضطلاع بالوظيفة المهمة للغاية المتمثلة في دعم السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن تبرير أي حجة من حجج ذلك الممثل المتعلقة بشرعية غزو أوكرانيا، من زاوية أحكام ميثاق الأمم المتحدة. إن جميع حجج روسيا، فيما يتعلق بحماية المدنيين الروس، على سبيل المثال، التي من المفترض أن تشكل مبررا للتدخل العسكري في أوكرانيا، هي جزء من مسألة تقع تماما ضمن اختصاص الحكومة الأوكرانية ومواطنيها، وينبغي الاضطلاع بها في إطار دستورنا. إن لجميع المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو جنسيتهم، حقوقا متساوية. وطبقا لدستورنا، لا يمكن سوى للبرلمان الأوكراني اتخاذ تلك القرارات. هل نحن بحاجة إلى مساعدة عسكرية للتعامل مع تلك المسائل الإنسانية؟ سبق لي أن قلت إننا لسنا بحاجة إلى ذلك النوع من المساعدات.

يواصل ممثل الاتحاد الروسي الإشارة إلى اتفاق ٢١ شباط/فبراير كأساس لتسوية الأزمة في أوكرانيا. ونحن مندهشون جدا من هذا النوع من التفكير. إن الجانب الروسي، الذي شارك في محادثات الوساطة من أجل التوصل إلى ذلك الاتفاق، جنبا إلى جنب مع شركائنا الأوروبيين، قد امتنع عن توقيع الاتفاق، بل إنه لم يعترف بها على هذا النحو. علاوة على ذلك، في رأي الممثل الروسي، كيف يمكن تنفيذ الاتفاق في السياق الذي يتحدث عنه، إذا كان أحد الأطراف الفاعلة الرئيسية، وهو الرئيس السابق يانوكوفيتش، قد غادر العاصمة، ورفض في واقع الأمر الاضطلاع بمهامه الدستورية؟

كما يواصل الممثل الروسي وصف ما حدث في أوكرانيا بأنه انقلاب. في العالم الديمقراطي، ثمة تعريف أكثر دقة. فالذي جرى كان ثورة كرامة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي أخذ الكلمة مرة أخرى للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أرحب بزميلنا الأوكراني، السيد سيرغيف، الذي ما برحت أعمل معه لبعض الوقت هنا في الأمم المتحدة. وأهنته على تكلمه اليوم ليس بالإنكليزية والفرنسية فحسب، ولكن بالروسية أيضاً - واعتقد أنه أول بيان بوسعي تذكره يدليه بالروسية. أردت القول، أن يأتي الإصلاح متأخراً أفضل من عدمه! وإني آمل اننا سنسمع بيانات أخرى بالروسية من زميلنا الأوكراني، على الرغم من أنه طلق اللسان بالإنكليزية والفرنسية.

في سياق البيانات التي أدلى بها السيد سيرغيف وبعض الزملاء الآخرين، سمعت عدداً من المزاعم الغربية بل المثيرة للدهشة. وسأبدي بعض الملاحظات بشأنها. أولاً وقبل كل شيء، المزاعم التي ساقها زملائي الفرنسي والبريطاني والأوكراني، إن لم تخني الذاكرة، شملت فيما شملت أن روسيا تسعى إلى ممارسة الضغط على الديمقراطية الأوكرانية. ولكن هل يمكن تسمية الاستيلاء القسري بالديمقراطية؟ ما نقوله هو إنه لا بد من وجود عملية دستورية طبيعية تأخذ في الاعتبار مصالح جميع المناطق وجميع الناس في أوكرانيا. أليست هذه الديمقراطية؟ نحن ندعو إلى الديمقراطية، ولكن الآخرين يحاولون جعل ما ندعو إليه ليس بالديمقراطية.

تطرق السيد سيرغيف إلى الأحداث المساوية للغاية التي وقعت في الأشهر الثلاثة الماضية، والتي أعربنا عن أعظم مشاعر التعاطف تجاهها. لا شك في ذلك. وينبغي ألا يكون هناك أي شك في ما إذا كان لدى الاتحاد الروسي أي شك بأن أساس الأزمة السياسية هو عدم رضا الجماهير عن الإجراءات التي اتخذها يانوكوفيتش. ولكن فلنكن صادقين

بر الجانب الروسي قراره المتعلق بالقيام بتدخل عسكري في أوكرانيا، بالقول إن رئيس وزراء القرم، السيد أكسيونوف قد طلب ذلك. إن تعيينه يتعارض مع الدستور. وهو ليس زعيماً شرعياً لهذا الإقليم الإداري التابع لأوكرانيا.

أود أن أذكر بأن أوكرانيا دولة موحدة، والقرم وفقاً لسلطاتها ليست عضواً في الاتحاد. ومن دون إذن الحكومة المركزية بدخول قوات من روسيا، فإننا نعتبر ذلك عملاً عدوانياً غير مأذون به. وحتى في القرم، فهو لا يحظى بتأييد الكثيرين. وبالتالي، وفقاً لدعوة الأمين العام، جرى ضم أشخاص ينتمون إلى الشرق إلى عمل الحكومة. فقد ولد أربعة وزراء في مجلس الوزراء الأوكراني الحالي في روسيا، في حين يتكلم العديد من المحافظين، والقادة الإقليميين في المناطق الشرقية أيضاً اللغة الروسية.

ورغم المصاعب الاقتصادية في البلد، تواصل حكومة أوكرانيا تقديم المساعدات إلى القرم. وقدم المصرف الوطني الأوكراني دعماً مالياً لمصرف القرم قيمته ٤٠٠ مليون غريفيني.

للأسف، لا بد لي من الإشارة إلى لعبة غير نزيهة تلعبها روسيا في مجال التضليل الإعلامي، مما يسهم أيضاً في زعزعة استقرار بلدنا. وقد أعطيت أمثلة كثيرة خلال الأيام القليلة الماضية. ولا أود أن أكررها. ومع ذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة التي تتيحها لنا هذه الجلسة، لدعوة شركائنا الروس مرة أخرى إلى وقف نشر معلومات كاذبة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أعرب عن خالص امتناني لك سيدتي الرئيسة، وجميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما أولئك الذين أعربوا عن تأييدهم لأوكرانيا، والذين يدعمون ضرورة حل جميع المشاكل عبر الوسائل الدبلوماسية والسياسية ووقف العدوان.

وجرى تصويت مفاجئ لتوبيخ الرئيس أوباما. كيف سيكون رد فعل الرأي العام الأمريكي على ذلك؟ هل سيكون ذلك تعبيرا عن الديمقراطية؟ وذلك ما حدث بالفعل في أوكرانيا. لماذا غادر؟ لقد أذعر ليغادر كييف. وجرى تهديده إلى أن وقع على الاتفاق المؤرخ ٢١ شباط/فبراير. وهُدِّد بأن مقر الرئاسة سيُفتَحَم إذا لم يجر إخلاؤه بحلول الساعة ١٠/٠٠. وهذه ليست ديمقراطية. وذلك ليس احتراماً للدستور.

هناك حالة صعبة للغاية في القرم. إن جمهورية القرم الذاتية الحكم تتمتع بمركز خاص، وكان هناك قلق من أن أعمال العنف في كييف ستؤدي إلى استيلاء عنيف مماثل على الإدارة هناك. شخص ما تولى السلطة في القرم واتخذ بعض الإجراءات الحاسمة. وهو يخضع نفسه إلى جميع وكالات الدفاع.

والبعض يرغب في جعل الأمر يبدو وكأنه لا يوجد سوى القوات المسلحة الروسية في القرم. ولكن يوجد أيضا أفراد القوات المسلحة الأوكرانية، الذين قدموا فروض الولاء والطاعة للسلطات الجديدة في جمهورية القرم الذاتية الحكم - على سبيل المثال، قائد الأسطول الأوكراني المرابط هناك أيضا؛ هو أيضا أدى فروض الولاء والطاعة للسلطات الجديدة. وهناك أيضا عدد من ميليشيات الدفاع عن النفس، التي أنشئت حين خشي سكان القرم من أن القوة ستُستخدم بسبب تحركات الوحدات المسلحة من كييف. هؤلاء الأشخاص كانوا مسلحين ووعدهو بالبحث عن من يسمون بأصدقائهم هناك - أي المقاتلون ليستعيدوا الحكومة المناسبة.

ثم أن هناك وجود أسطول البحر الأسود. والأرقام مثيرة. قال الممثل الأوكراني إن هناك نحو ١٦ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين التابعين لأسطول البحر الأسود الروسي. لكن بموجب الاتفاق، ويمكن لـ ٢٥ ٠٠٠ فردا من القوات الروسية أن ترابط هناك. إنهم هناك لحماية المواقع ومنع المتطرفين من اتخاذ الإجراءات التي قد تلحق الضرر بالمدينين أو تعرض

بخصوص شيء واحد: في محطة ما على طول الطريق، ربما بعد تفرق المظاهرات التي ذكرت، كانت القوانين قد اعتمدت في ظل رئاسة يانوكوفيتش. وتعرضت هذه القوانين إلى انتقادات متكررة، على الرغم من أنها موجودة في العديد من البلدان الأخرى. ومرّ وقت لم يستطع المرء فيه أن يعبر الطريق أثناء مظاهرة ما. واتخذت هذه التدابير في العديد من البلدان. وبموجب القانون الفرنسي، في عام ٢٠٠٩ إن لم أكن مخطئا، كان من المحظور ارتداء قناع في الشوارع خلال المظاهرات السياسية السلمية. قد تكون هناك تيارات أخرى مشتركة، ويبدو أن العديد من العناصر تجمعوا هنا. ويوجد العديد من هذه الأمور في البلدان الديمقراطية. هذه ليست المسألة الهامة: إنها مسألة مبدأ.

لماذا قرر زملائي أن يعتبروا ما لدينا في أوكرانيا الآن حكومة ديمقراطية؟ وكما أشار السفير سيرغييف، يمكننا جميعا أن نذكر ما حدث في عام ١٩٧٠، عندما عقبته إحدى الثورات الديمقراطية دكتاتورية. ونحن نتذكر ذلك تماما. لدينا شعور بأن حكومة كييف، أساسا، تتألف من قوميين متطرفين. ويمكن الاستعاضة عنهم بأخرين قد يكونون أكثر تقبلا لدى الغرب، ولكن من يحفزهم هم الذين يساندونهم - أي الذين جلبوهم للسلطة.

ويجب ألا ننخدع لنعقد بأن أي تغيير في الحكومة، لا سيما إذا كان عنيفا، يؤدي إلى الديمقراطية. ويبدو أن بعض زملائنا الغربيين يعتقدون بأن هذا هو الحال! نود أن نرى العملية الجارية في أوكرانيا تؤدي إلى إقامة الديمقراطية الحقيقية في البلد. وقالت زميلتي من الولايات المتحدة إن هناك حاجة إلى احترام دستور أوكرانيا. ونرى أن هذا في الحقيقة أمر هام. وأحاول أن أتصور حالة، ما الذي سيحدث إذا، بينما الرئيس أوباما في كاليفورنيا، جاء ميت رومني إلى البيت الأبيض والكونغرس، في أحد المجلسين حيث توجد أغلبية جمهورية،

المهم أن تكون لدينا هذه الشواغل. ومن الطبيعي أن يتشاطر هذا القلق الأشخاص الذين يعيشون في جنوب شرق أوكرانيا.

أعود الآن إلى النقطة التي يعلم السفير سيرغييف أنني محق بشأنها. وكما ذكرت من قبل، فإن من المؤسف أن القوى اليمينية في أوكرانيا قوية للغاية. إذ لا يمكنها تحمل المواطنين الروس أو العرق الروسي. فلنتذكر كيف أيدت بانديرا وساسكفيتش اللذين قاتلا تحت راية هتلر ضد عنصر الجيش الأحمر للاتحاد السوفياتي في التحالف المناهض لهتلر.

وأولئك الذين يتشاطرون أيديولوجية تلك القوى قريون جدا من السلطات الأوكرانية: في الواقع إنها تحمل عبئهم على كاهلها. ولذلك أليس بوسع المرء أن يجد من المبرر والممكن تصوره أن يكون للناس الذين يعيشون هناك شواغل - ملايين الأشخاص منهم ١,٥ مليون شخص ممن يقيمون في شبه جزيرة القرم.

والمسألة الرئيسية هنا: هل هناك من يعتقد حقا أن روسيا ستسمح بتكرار ما وقع في وسط وشرقي أوكرانيا، حيث يعيش الملايين من المواطنين الروس؟ وأود أن أذكر هنا بأن الولايات المتحدة قد استولت على غرينادا قبل عدة سنوات. وحينها قال الرئيس ريغان إنهم يدافعون عن المواطنين الأمريكيين المقيمين هناك. وكان هناك ١٠٠٠ مواطن أمريكي لم يكونوا يتعرضون لأي شكل من أشكال التهديد في غرينادا. وبالمقارنة، فإن لدينا ملايين من الأشخاص يقيمون في القرم. وهؤلاء يؤرقهم القلق.

لقد أشار زملاؤنا إلى بعض المؤسسات الدولية: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. وبقينا فإن في الإمكان استخدام تلك المؤسسات. وهو أمر لا ننكره. غير أن من يعمل منا في الأمم المتحدة يدرك تماما كيف هي هذه المؤسسات الدولية. ففي كوسوفو لم تكن مؤسسات فحسب وإنما قوات منظمة حلف شمال الأطلسي كانت منتشرة هناك.

حياتهم للخطر. وقد يرى زميلنا الأوكراني هذا على أنه مفرط، ولكنني أتفق مع السلطات في القرم.

كما دُهِشت عندما سمعت السفيرة باور تقول إن جميع هذه الشواغل ملفقة - مصطنعة! ويدهشي حقا هذا الزعم. ولدي الانطباع بأن السيدة باور تجمع معلوماتها من تلفزيون الولايات المتحدة! حسنا، إذا كانت تحصل على المعلومات من تلفزيون الولايات المتحدة وحده، فبالطبع لا بد لكل شيء أن يكون رائعا في أوكرانيا، موجة من الديمقراطية لم يعطها سوى تولي يانكوفيتش السلطة!

أنا لست من أوكرانيا؛ أنا من روسيا. حاول سفير أوكرانيا أن يرسم صورة إيجابية للأمور هناك. وحسب تقارير السفارة الأمريكية ومعلوماتنا، فإنني على يقين بأن وسائل الإعلام لدينا، شأنها في ذلك شأن العديد منها في البلدان الأخرى، قد وصفت الأحداث بصورة مختلفة تماما. ماذا عن موجة العنف التي اجتاحت أوكرانيا؟ وماذا عن الهجمات ضد المباني الإدارية؟ ماذا عن القادة المحليين الذين جُروا من مكاتبهم ورُبطوا على أعمدة وسُخر منهم؟ هل كان هذا ديمقراطية؟ هل هذه عملية سياسية طبيعية؟ هل نرى أحد الأشخاص يُجرّ بهذه الطريقة في شيكاغو أو في بوردو، على سبيل المثال؟ لا أعتقد ذلك. ولا أعتقد أننا نرى هذه الأعمال مقبولة في أي بلد ديمقراطي.

ماذا إذا نتستنج مما حدث في كييف؟ هل كان ذلك مجرد قلق مصطنع؟ لم تكن المحاولات الرامية إلى الاستيلاء على المباني الإدارية في الجزء الشرقي من البلد مصطنعة. إحدى الجماعات المسلحة غزت وحاولت الإطاحة بالحكومة، وإنشاء سلطتها غير الديمقراطية وغير الشرعية في الجزء الشرقي من البلد.

أنتقل الآن إلى إحدى النقاط الرئيسية التي أود أن أسلط الضوء عليها. لسنا نحن فحسب الذين نشعر بالقلق. وليس من

أو ثقافة أو وجهة نظر عالمية ما عنوة على الشعوب الأخرى. فتلك ممارسة غير ديمقراطية ويمكن أن تكون لها عواقب خطيرة للغاية في أوكرانيا.

وفيما يخص مسألة ذات طابع عملي أكثر، قال أحد زملائي إنه لا يمكننا الحديث عن الاتفاق المبرم في ٢١ شباط/فبراير ما دام يانوكوفيتش لم يعد في منصبه الرئاسي. حسنا، وماذا بعد؟ والمعنى أن مهمتها ليست إعادة يانوكوفيتش إلى السلطة. أليس مفهوما أن يانوكوفيتش لن يعود إلى السلطة أبدا، أنه لن يعود إلى مقر إقامته في كييف، ولن يحكم الدولة أبدا- مع أننا أننا ما زلنا نعتبره الرئيس الشرعي لأوكرانيا الآن، للأسباب التي شرحتها. والأمر هو أن هذه ليست مسألة وجود يانوكوفيتش أو عدم وجود يانوكوفيتش: ولكن أن البارامترات السياسية لحل الأزمة في أوكرانيا منصوص عليها في الاتفاق. وهذا لا يتعلق بالعودة إلى أحد القوانين من فراغ؛ ينبغي أن يكون هناك إصلاح دستوري. إنهم ما برحوا دوماً يغيرون القوانين في أوكرانيا في السنوات الماضية مما قد يكون سبب الاضطراب السياسي. ينبغي أن تكون هناك عملية سياسية بين المناطق والقوى السياسية المختلفة.

لقد جرى تخويف حزب المناطق الأوكراني، وهم يعتقدون أنه لم يعد موجود. لكنه موجود. ويحظى بتأييد قوي في الجزء الغربي من البلد الذي هو المركز الصناعي الرئيسي لأوكرانيا.

هذا هو ما نعيه؛ وهذا ما ينبغي القيام به بالإضافة إلى التخلي عن القوة بوصفها سبيلا لتسوية المشاكل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ردا على الملاحظات التي أبداها زميلي الروسي،

فما الذي فعلته في عام ٢٠٠٤ من أجل وقف أعمال القمع والهجمات التي وقعت هناك، والتي اضطرت العديد من الآلاف من الصرب إلى مغادرة المنطقة؟ لم يتم القيام بأي شيء. والبعض هنا يريدون إيفاد بعثة من مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا. هل يعرفون ماذا يعتقد القوميون المتطرفون بشأن هذه البعثات؟ إنهم حتى لن يسمعو به. كما يقتضي الأمر أشهرا عديدة من أجل الإعداد لإيفاد بعثة من هذا القبيل. وعليه، فمن يدري ماذا يمكن أن يحدث في تلك الأثناء؟ .

هناك نقطة أخرى هامة جدا أود التطرق إليها، بل دعونا إلى عقد هذه الجلسة من أجلها. ولا ينبغي لأحد أن يعتقد أننا دعونا إلى عقد هذه الجلسة من أجل تقديم صورة أكثر شمولاً لما يحدث فعلا من وجهة نظرنا. صحيح أن الاجتماعين السابقين قد اتسما بالعفوية إلى حد ما. ولكنني أود أن أكرر أنه لم يتخذ قرار بعد من جانب رئيسنا، الذي خوله مجلس الاتحاد نشر القوات المسلحة الروسية في إقليم أوكرانيا. وكون أننا نعقد هذه الجلسة لا يعني أن قرارا من ذلك القبيل سيتخذ في المستقبل القريب.

ومع ذلك، وفي سبيل الحيلولة دون حدوث شيء جمعنا لا يريد له أن يحدث، فإن من الضروري أن يفهم من صدف أنهم يمسون بزمام الأمور في كييف وأولئك الذين يسيطرون على الحالة في مناطق شاسعة من أوكرانيا، وكذلك من يؤيدونهم ولديهم نفوذ عليهم، أنه ينبغي ألا تستمر سياسة الأمر الواقع والاستيلاء على السلطة بالقوة. وقد سبق أن أشرنا إلى حقوق التكلم دفاعا عن النفس. وبقينا، فإن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في هذا الخصوص، مع إمكانية المشاركة فيه من قبل الوكالات الدولية. ولكن علينا أن نفهم شيئا واحدا الآن: يجب علينا جميعا أن نمتنع عن التخطيط أو العودة مرة أخرى إلى عادة فرض سلطة أو فلسفة

لا تؤيد روسيا إيفاد بعثة للمراقبين إلى البلد؟ ولماذا لا تعمل روسيا على نحو مباشر مع السلطات الأوكرانية الراغبة في حل الأزمة بالطرق السلمية؟ ولماذا لا تسحب روسيا قواتها بدلا عن إرسال المزيد من القوات؟ لم لا؟

وحيث يكون التدخل العسكري في مواجهة الأزمة كما لو كان ملاذا أولا، فإن من الصعب تجنب الاستنتاج بأن روسيا لا ترغب في السلام ولا تريد التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة. وما السبب وراء اختيار العمل العسكري في حين يمكن أن تترتب عنه عواقب مدمرة؟ فلن يخشى نشر المراقبين الذين يتم نشرهم للعرض المحدد المتمثل في معرفة الحقيقة والإبلاغ عنها إلا من يخشى الحقيقة نفسها. وذلك هو جوهر الأمر.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل فرنسا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد كان لي شرف العمل في مجلس الأمن منذ أربع سنوات ونصف السنة. وكان لي شرف العمل أيضا مع ممثل الاتحاد الروسي في غضون الأربعة أعوام ونصف العام. وقد استمعت طوال ذلك الوقت إلى تكرار ممثل الاتحاد الروسي ذكر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى كلما وجد سبيلا إلى ذلك. وبمجرد أن نتكلم عن حقوق الإنسان في أي بلد من البلدان، لم يكن ممثل الاتحاد الروسي يكف عن التأكيد على أنه ينبغي ألا يكون هناك تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى مطلقا. غير أنني استمعت للتو إلى بيان لا يعدو أن يكون مجرد تدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا. ويؤسفني أن أشير إلى أنه ينبغي أن يكون هناك نوع من الاتساق في السياسات الخارجية ما نزال نتطلع إليه. ولا يخلو شيء واحد مما ذكره ممثل الاتحاد الروسي لتوه من التدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا.

أود أن أدلي ببعض التعليقات. أولا، أود أن أتناول ملاحظته المتعلقة بمشروعية الرئيس يانوكوفيتش، وملاحظته بشأن اتفاق ٢١ شباط/فبراير، وهما الملاحظتان اللتان كررهما عدة مرات. وعلى سبيل الوضوح، فإننا نشيد بالعمل الذي قامت به ألمانيا، وبولندا وفرنسا فيما يتعلق بالوساطة والتفاوض على ذلك الاتفاق، في حين كانت روسيا مجرد مراقب لتلك العملية إلى حد كبير. وكنا على استعداد لدعم إبرام ذلك الاتفاق. وبموجب أحكامه، فإن أمام الرئيس يانوكوفيتش مهلة مدتها ٢٤ ساعة للتوقيع على الإجراء الأول الذي توصل إليه برلمان أوكرانيا: تغيير الدستور عملا باتفاق ٢١ شباط/فبراير. ولم يوقع الرئيس يانوكوفيتش على ذلك الإجراء، بل إنه غادر العاصمة، كما يذكرنا زميلي الروسي. وقد فر الرئيس من المدينة بالفعل. واكتفى بأن جمع أغراضه وأغراض عائلته وغادر منصب الرئاسة الذي ظل شاغرا لمدة يومين في حين كان بلده في مواجهة الأزمة. وترك وراءه أيضا مجموعة كبيرة من الأدلة على الفساد وعلى المبالغ الكبيرة من الأموال التي نهبها من الشعب الأوكراني. وفي ذلك السياق، صوت البرلمان الأوكراني المنتخب ديمقراطيا بأغلبية ٣٧١ صوتا مؤيدا للتنحية يانوكوفيتش من منصبه، في حين أصبح حزبه نفسه معارضا له. وتلك حقيقة من حقائق التاريخ.

وفيما يتعلق بالوقت الحاضر، فإن ما سمعناه اليوم - باستثناء عضو واحد في مجلس الأمن: هو ممثل الاتحاد الروسي - فإن هناك تأييدا ساحقا للسلامة الإقليمية لأوكرانيا، فضلا عن تأييد الحوار السلمي. وهناك العديد من الخيارات المتاحة للاتحاد الروسي لحماية حقوق المواطنين الروس والتصدي للشواغل التي أثرت: وهي خيارات لا تقتضي العمل العسكري مطلقا. وعليه، فإن الأسئلة البسيطة المباشرة التي نطرحها على روسيا اليوم هي كما يلي: لماذا لا تؤيد روسيا الوساطة الدولية؟ ولماذا لم يكن ذلك التأييد جزءا من ملاحظاتها اليوم؟ ولماذا

نحن لا نعارضه في حقيقة الأمر. نحن لا نستبعد دوراً تقوم به بعض المؤسسات الدولية، لكنني أوضحت لماذا يمكن ألا يكون ذلك النهج كافياً.

الأهم من ذلك، أود أن أطلب إلى زميلي ممثل فرنسا ألا يسرف في المقارنات المبالغ فيها. لسنا بحاجة إلى المغالاة. علاوة على ذلك، أنا لم أقل إن معظم الذين تظاهروا في شوارع كييف كانوا من الوطنيين الراديكاليين. لم أقل ذلك. ربما كان الراديكاليون أقلية، لكن المشكلة أنهم لم يكونوا، فحسب، من يتحكم في الأمور من وراء الكواليس بل كانوا أيضاً طوال الوقت ضمن الجوقة. وهاهم الآن قد استولوا على سلطة الحكومة في كييف ويرسلون الناس إلى شرق أوكرانيا وجنوبها وإلى أرض القرم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل المملكة المتحدة أخذ الكلمة للتعقيب.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لا أريد أن أطيل مناقشة اليوم، لكن لا بد من أن أعرب عن اعتراضي على بعض الأشياء التي قالها السفير الروسي.

لنتحلّ بالوضوح إزاء حقيقة ما وقع في القرم. لقد استولت القوات الروسية بالقوة على المطارات العسكرية والمدنية وعلى البنية التحتية. وقامت بوضع عوائق على الطرق وضغطت على القادة العسكريين الأوكرانيين لينشقوا. وأعطت الوحدات الأوكرانية الأخرى إنذارات بالاستسلام. وقامت بإغلاق الموانئ الأوكرانية، وزادت قوام قواتها بدرجة كبيرة على طول الحدود الروسية الأوكرانية.

ليس هناك مبرر لتلك الإجراءات العسكرية في القانون الدولي ولا بموجب الاتفاق المبرم بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن مركز وشروط وجود أسطول البحر الأسود التابع للاتحاد

ثانياً، لقد أبلغنا الممثل الدائم للاتحاد الروسي لتوه بأن القرار بشأن دخول القوات المسلحة الروسية إلى أوكرانيا لم يتخذ بعد. ولكن رجاءاً، فإن الجميع هنا يعلم أن الجيش الروسي يحكم سيطرته على جمهورية القرم. وتلك حقيقة أيضاً. وبطبيعة الحال فإن تلك القوات لم تعد بحاجة إلى الدخول إلى أوكرانيا، ما دامت موجودة هناك بالفعل. وفي هذه الساعة، فإن الجيش الروسي ما يزال يحتل أوكرانيا. وتلك حقيقة أيضاً. ودوننا شبكة الإنترنت والتلفزيون. بل إن الجنود الروس لا يخفون حقيقة احتلالهم لأوكرانيا، وتطويقهم للقواعد العسكرية للجيش الأوكراني.

ثالثاً، لقد دأب البعض على إلصاق تهمة النازية بالخصم قبل التخلص منه. وكان السوفييت بارعين في ذلك. لا، لم يكن جميع المتظاهرين في شوارع كييف من النازيين؛ وفي الغالب الأعم، لم يكونوا من اليمين المتطرف أو الوطنيين الراديكاليين. وإذا كان أعضاء المجلس يريدون دليلاً على ذلك، فالأمر سهل ميسور. يمكن إجراء الانتخابات في ٢٥ أيار/مايو تحت إشراف دولي، تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثلاً. لندع الأوكرانيين يصوتوا، ولسوف يقررون، تحت إشراف المنظمة، المستقبل الذين يريدونه.

أخيراً، لقد عجبت لتمسك الاتحاد الروسي باتفاقية ٢١ شباط/فبراير، وهي الاتفاقية التي سبق للاتحاد الروسي أن رفضها. أكرر: إنها اتفاقية سبق أن رفضها الاتحاد الروسي وها هو الآن لا يفتأ يشير إليها. إن العودة إلى طريق الرشد ولو متأخراً أفضل من عدم العودة إليه أبداً.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي أخذ الكلمة للتعقيب.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ربما ينبغي ألا أعلق على أمور ليست بذات بال، لكن البيان الذي أدلت به زميلتي السيدة باور قد يوحي بأننا نعارض شيئاً

أولاً، فيما يتعلق باحتلال دير "بيشيرك لافرا" في كييف أو التهديد باحتلاله، وهو دير تربطه علاقة كنسية ببطريارية موسكو، فقد تلقينا معلومات، عندما بدأت الاضطرابات، تفيد بإمكانية حدوث بعض الاستفزازات تجاه الدير. وأصدر الدير بياناً في اليوم نفسه وكرره في اليوم التالي يفيد بأن أشخاصاً عاديين من الميدان يقومون بحراسة الدير تفادياً لحدوث أي استفزاز. تلك هي الإجابة الكاملة. كان المتظاهرون يدافعون عن الدير لمنع وقوع أي استفزازات محتملة.

أما فيما يخص بأسطول البحر الأسود، فلدي ما أود إضافته. ينص اتفاقنا على قوام قدره ١١ ألف عنصر في أسطول البحر الأسود، بما في ذلك نحو ألفي من قوات البحرية و ٥٣٠٠ من العسكريين من القوات المسلحة الروسية. لنتبته جيداً. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تلقت وزارتنا بلاغاً من الجانب الروسي يفيد بأن قوام أسطول البحر الأسود سيظل ١١ ألف شخص.

أود أن أرجع إلى البيان الذي أدلى به ممثل الأردن. فقد استشهد بملاحق قرار الجمعية العام ٣٣١٤ (د-٢٩)، الذي يعرف مفهوم العدوان. تتضمن المادة ٣ من الملحق قائمة غير حصرية. بما يمكن أن يعتبر عملاً من أعمال العدوان. تشير القائمة إلى الحالة التي توجد فيها على أراضي دولة ما - لنقل أوكرانيا - قوات مسلحة تابعة لدولة أخرى - لنقل روسيا، وفي هذه الحالة أسطول البحر الأسود - وكان ذلك بموافقة الدولة المستضيف، وقد جرى تحديد قوام القوات ومواقعها، فإن أي تغيير في القوام المحدد للقوات أو تغيير مواقعها بدون موافقة البلد المستضيف يعد عملاً من أعمال العدوان. في ذلك الصدد، أنا لا أشير حتى إلى عدد القوات العسكرية التي انتهكت المجال الجوي الأوكراني، وتحديد الطائرات المروحية القتالية M-٤٠ التي لا تشكل جزءاً من أسطول البحر الأسود، أو طائرات النقل الأخرى العديدة التي انتهكت مجالنا الجوي. وهكذا فقد

الروسي في أراضي أوكرانيا، إذ إن المادة ٦ من ذلك الاتفاق تنص بوضوح على التالي: "يجب على التشكيلات العسكرية أن تحترم سيادة أوكرانيا، وأن تمتثل للقوانين الأوكرانية، وألا تتدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا". فأى جزء من ذلك الاتفاق يبرر الإجراء العسكري الذي رأينا روسيا تتخذه في القرم؟

لقد قال زميلي ممثل روسيا للتو إن الاتحاد الروسي لا يعترض على فكرة قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإرسال بعثة مراقبة إلى شرق أوكرانيا والقرم. فهل بإمكانه أن يؤكد بالتالي أن الاتحاد الروسي يقبل بنشر هذه البعثة في الأيام القليلة المقبلة؟

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي التعقيب.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن لا نجلس مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لا يمكنني أن أتكلم عن المنظمة. فهي ليست موضوع حديثنا. وهي منظمة لها وظائفها الخاصة بها. لقد أيدنا بعثة السيد إليساو إلى أوكرانيا. أما بالنسبة لبعثة المنظمة، فذلك أمر يجب مناقشته. أؤيد ما قاله السيد سيرغييف في وقت سابق من أن هناك الكثير من المعلومات المضللة، والكثير جداً من البيانات، لا سيما تلك التي لا تستند إلى الحقائق. إن الكثير مما قاله السير مارك لايل غرانت عما يجري في القرم بكل بساطة يجافي الحقيقة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل أوكرانيا التعقيب، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): أنا أتكلم بالروسية لِيُفهم كلامي فهما صحيحاً. أوافق السفير تشوركين على ما قاله عن ضرورة الكلام بوضوح والتحلي بأقصى قدر من الأمانة. وأود فقط أن أوضح بعض المسائل في بيانه. وسأكون واضحاً.

رسمي، فإننا ملتزمون بحماية تلك اللغات ومنع اندثارها نظرا لقلّة عدد الناطقين بها.

وفيما يخص حزب المناطق، قيل شيء لسوء الحظ ليس بحقيقة. والواقع أن حزب المناطق - الحزب الحاكم في السابق - كان يمثل كتلة كبيرة من البرلمان الحالي. وعلاوة على ذلك، أعلن أحد قادة ذلك الفصيل - السيد تيغيبكو - اعترامه الترشح لمنصب الرئيس. ولم يسمع أحد من الحاضرين هنا إلى تلك الحقيقة. ونعت الحزب الحاكم الرئيس يانوكوفيتش بما هو عليه بالفعل: جبان وخائن. ولم يكن ذلك تعليقا على البرلمان. ذلك أن البرلمان قد انتخب شرعا منذ فترة طويلة، ولم يشكّل على نحو ثوري. وهو يتمتع بالصلاحية الكاملة التي تلزمه لتشكيل الحكومة. ويتمتع أيضا بمجموعة كاملة من السلطات التي تمكنه من إجراء الانتخابات. وقد أعلن اليوم عن إجراء انتخابات رئاسية في ٢٥ أيار/مايو. وعليه، فلنعط تلك العملية فرصة لتحقيق النجاح المنشود، ولكي نتعلم نحن أيضا كيف نعيش معا وكيف نحكم.

أوافق على أننا بحاجة إلى المساعدة كي نتغلب على هذه الأزمة التي ما تزال مستمرة على مدى العديد من السنوات، فضلا عن مساعدة البلد على بناء مستقبله بطريقة تمكن المواطنين من العيش فيه دون الشعور بالخجل من ذلك. ونحن بحاجة إلى تلك المساعدة من أجل تشكيل المجتمع المدني. وندعو - بطبيعة الحال - الجميع إلى تقديم المساعدة ومتابعة جهودنا، ولكن دون مضايقتنا إن لم نطلب منهم المساعدة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

حدثت زيادة في عديد القوات العسكرية الروسية على ترابنا الوطني، في انتهاك لجميع اتفاقاتنا. إن ذلك عمل من أعمال العدوان.

لقد كانت هناك الكثير من التكهنات. وقد أوضحت أنا وإدارتنا للصحافة وللعديد من زملائي أن أول قانون سنّ عقب استقلال أوكرانيا، وقد نشر عام ١٩٩٢، كان بخصوص الأقليات الوطنية، ضمن لها حقوقها المتساوية وحماية المصالح الوطنية لجميع المجموعات العرقية، بما في ذلك الأقليات اللغوية. ومن حيث المبدأ، فإن القانون الأساسي الذي اعتمد عام ٢٠١٢ تحت ضغط من الحكومة الأوكرانية السابقة لم يأخذ في الاعتبار أكثر من ٢٠٠٠ من التعديلات المقدمة، ولم تشارك المعارضة في التصويت عليه.

ولم نكن بحاجة إلى ذلك التشريع لأننا نكتفي بوجود قانون عام ١٩٩٢ بالإضافة إلى وجود الدستور. وأود أن أذكر أنه عندما ذهبت أوكرانيا إلى اتحاد أوروبا، كانت قد تعهدت بالتوقيع والتصديق على الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات - لغات الأقليات وليس الأقليات اللغوية - غير أن الحكومات السابقة نقضت ذلك الميثاق قائلة إنه يجب أن يطبق ليس على لغات مثل لغة تتر القرم واللغة الكاريمية وغيرها من اللغات التي هي بحاجة إلى الحماية فحسب، بل يجب أن ينطبق أيضا على جميع لغات الأقليات القومية التي يحميها القانون. وبالتالي، فإننا لم نتخلص من ذلك القانون. وذكرت الحكومة أن البرلمان سينظر مرة أخرى في إمكانية التصديق على ذلك الميثاق الذي نتعهد بالتصديق عليه. بل وقّعنا وصدّقنا عليه بالفعل. وبالمناسبة، فإن الاتحاد الروسي لم يصدّق على الميثاق حتى الآن. ولكننا صدّقنا عليه. وفيما يتعلق باللغات التي ليست لها أقاليم ولا يوجد لها تعريف